جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم :العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية
تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: زهير درش

تحت عنوان

الاستراتيجية الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة العربية غير الشرعية قبل وبعد احداث الحراك العربي.

تاريخ المناقشة: 2017/05/24

لجنة المناقشة:

نور الدين فلاك	جامعة المسيلة	رئيســـا
طيايبة ساعد	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

الحمد الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل ووافر التقدير وعظم الامتنان إلى الأستاذ **طيايبة ساعد** الذي أشرف على هذه الرسالة فكان خير معين وخير مرشد فاللسان يعجز عن ذكر فضله ومساعدته فجزاه الله كل خير ومتعه بالصحة والعافية.

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة

والحمد سبحانه والمنة من قبل ومن بعد فهو نعم الولي ونعم المعين ونعم الهادي إلى سواء السبيل.

الفهرس

العنوان الصفحة

شكر وتقدير

إهداء

فهرس الدراسة

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:الإستراتيجية الأمنية الأوربية اتجاه المنطقة العربية

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية 10

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية..... 10

المطلب الثاني: الاستراتيجية وعلاقتها ببعض المفاهيم..... 11

اولا/علاقة الاستراتيجية بالسياسة والتخطيط..... 12

ثانيا/ علاقة الاستراتيجية بالتكتيك..... 13

المطلب الثالث:انواع الاستراتيجية..... 15

اولا/الإستراتيجية المباشرة..... 15

ثانيا/الإستراتيجية غير المباشرة 16

المطلب الثالث:الإستراتيجية الأمنية.....18

اولا/تعريف الأمن.....18

ثانيا/تعريف الإستراتيجية الأمنية.....19

ثالثا/تطور الاستراتيجية الامنية.....19

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأوربية.....20

المطلب الأول: مفهوم وتطور الإستراتيجية الأمني الأوروبية.....20

اولا/ تطور الإستراتيجية الأمنية الأوربية من الأمن والدفاع عن الحلف الأطلسي إلى هوية أمنية مشتركة.....20

ثانيا/ الإستراتيجية الأوروبية الجديدة للدفاع والأمن.....21

المطلب الثاني:السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة.....22

المبحث الثالث:الإستراتيجية الأمنية اتجاه المنطقة العربية.....26

المطلب الأول: البعد المتوسطي في العلاقة الأوروبية المغاربية.....26

المطلب الثاني: مشروع برشلونة 28

المطلب الثالث: إتحاد من اجل المتوسط.....31

الفصل الثاني:الهجرة العربية غير الشرعية وأثرها على الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية إليها.....34

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.....34

اولا/تعريف الهجرة.....34

ثانيا/تعريف الهجرة غير الشرعية.....35

المطلب الثاني: دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.....36

اولا/الأسباب الاقتصادية.....36

ثانيا/العوامل الاجتماعية 38

3/الأسباب السياسية والأمنية 39

المطلب الثالث: معابر الهجرة غير الشرعية إلى أووربا.....40

1/معبر المغرب العربي من إفريقيا إلى أوروبا.....40

2/معبر تركيا منطقة الشرق الأوسط إلى أوربا 42

3/معبر مصر من إفريقيا إلى أوروبا.....42

المبحث الثاني: البعد الأمني الأوروبي لظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية.....44

المطلب الأول : المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط 44

المطلب الثاني: تأثير الهجرة العربية غير شرعية على الأمن الأوروبي.....46

اولا/ أحداث الربيع العربي.....47

1/ أسباب أحداث الربيع العربي الداخلية.....47

2/أسباب أحداث الربيع العربي الخارجية 48

3/مواقف الاتحاد الأوروبي من أحداث الربيع العربي.....50

ثانيا/ انعكاسات الهجرة العربية غير الشرعية داخل الاتحاد الأوربي.....51

المبحث الثالث: آليات الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة العربية غير الشرعية وأزمة اللاجئين.....55

المطلب الأول: آليات الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.....55

اولا/الآلية الأمنية.....55

ثانيا/الآلية السياسية.....59

ثالثا/الآلية الاقتصادية.....60

المطلب الثاني: المستجدات الأوربية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....61

المطلب الثالث: الإتحاد الأوربي في معالجة أزمة اللاجئين.....63

خاتمة.

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة

دقد إركزت الإستراتيجية الأمنية الأوربية على الجانب العسكري بحيث فيه اعتمدت على الزيادة في الترسانة وتنويع في القوات العسكرية واعتبرته احد المنافذ الاساسية في تحقيق الامن، اما بخصوص التطورات الحاصلة في العالم وظهور تهديدات جديدة بحيث أعيد توزيع الأدوار للقوى الكبرى المرتبطة بضرورة ترتيب أولوياتها على الصعيد الأمني لانها تدرك الاوضاع الجديدة وما ينجر عنها من تقلبات في الساحة الاقليمية، وما أعقبها من تحولات عميقة في السياسة الدولية وخاصة إذا تعلق الأمر بدول الجوار الجنوبي العربي التي أصبحت مصدرا التهديدات الأمنية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، التي تعد من بين الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ كتهديد أمني جديد يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة بالخصوص الأبعاد المجتمعية، و يعد الإتحاد الأوروبي أحد أهم الفواعل الجديدة المعنية أكثر بهذه الظاهرة وتجلت معالم هذا التهديد بشكل ملحوظ في خطب النخب السياسية الأوروبية في العديد من المناسبات أين دعمتها جملة من المبادرات نظرا التحولات السياسية في النظم العربية وما صاحبها من من حراك، وخاصة المرحلة الانتقالية العربية وما بعدها من تأثيرات أمنية على امن اوربا سواء داخليا أو خارجيا، مما استدعى الأمر الاستجابة لهذه الأوضاع و وضع آليات لتصدي والتخفيف من هذه الظاهرة العابرة للحدود.

ومن هذه المنطلقات سوف نعالج هذا الموضوع على أمل التوصل إلى الإستراتيجية الأمنية الأوربية سواء على المستوى الجماعي أو التعاون الخارجي لتجنب اثار الهجرة العربية غير الشرعية و التخفيف منها .

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في جانبين الجانب العلمي والجانب العملي :

الجانب العلمي:

وتتمثل أهمية الموضوع في انه إطار يساعد على فهم منطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوربية واهم تطوراتها سواء على الساحة الإقليمية أو الساحة الخارجية، وبذالك يسمح بالوقوف إلى التعرف على الإستراتيجية الأمنية الأوربية، والإستراتيجية الأمنية الأوربية اتجاه الدول العربية كمنطلق لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الجانب العملي:

يشمل هذا الجانب محاولة اختبار الإستراتيجية الأمنية الأوربية لتعامل مع ظاهرة الهجرة غير شرعية على ارض الواقع، وما تحمله من اثأر على الجوانب الداخلية والخارجية على امن الدول الأوربية باعتبار الفوضى التي تعيشها الدول العربية وا ٍعطاء أهم الآليات التي من خلالها واجه الاتحاد الأوربي، هذه الظاهرة رغم المستجدات التي طرأت خلال فترة أحداث الربيع العربي وما بعده.

اهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تطور الاستراتيجية الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال:

1. التعرف على مفهوم الاستراتيجية والإستراتيجية الامنية الاوربية بشكل خاص.

2. بيان اثار الهجرة غير الشرعية على الاتحاد الاوربي في ظل تنامي الاوضاع العربية خاصة
3. اعطاء بعض الاليات التي تنتهجها الاستراتيجية الامنية في مواجهة هذا النوع من التهديدات الامنية الجديدة.
4. ابراز المستجدات على الاتحاد الاوربي في التعامل مع ازمة اللجوء باعتباره ازمة خطيرة يجب الالمام بها وا ٍعطائها اهمية كبيرة في السياق الامني.

أسباب اختيار الموضوع:

1/الأسباب الموضوعية: يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع المهمة في الساحة الدولية والقارة الأوربية خاصة، وبذلك فان هذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لعلاقة الأمن بالهجرة على مستوى الخطاب الأمني الأوروبي، عبر التطرق إلى الإستراتيجية الأمنية المطروحة لمواجهة الهجرةالعربية غير الشرعية وا ٍعطاء صورة تفسيرية منطقية خاصة مع التحولات الراهنة التي يشهدها الإتحاد الأوروبي ودول الجنوب، كما لا تخلو النظرة الموضوعية للموضوع من البعد الإستشرافي كإسهام توقعي لهذا الموضوع.

2/الأسباب الذاتية: تقدم هذه الدراسة المبسطة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع جديد،علما أن اهتماماتنا و ميولي العلمية الخاصة تتركز حول الدراسات الأمنية إضافة إلى اهتمامي بالشؤون الأوروبية، وما يرتبط بها من فواعل مركزية خاصة جنوب المتوسط، إضافة إلى رغبتنا في محاولة التدريب على الربط المنطقي للأدوات العلمية التي استفدنا منها في حقل العلاقات الدولية، وهذا لكسب مهارة التحليل العلمي والغوص في البحث والتأليف العلمي.

إشكالية الدراسة:

كيف واجهت الإستراتيجية الأمنية الأوربية الهجرة العربية غير الشرعية قبل و بعد الحراك العربي؟

وتطرح ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

1. فيما تتمثل الإستراتيجية الأمنية الأوربية؟
2. كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوربي في ظل الأوضاع التي تشهد هل دول المصدر؟
3. ما هي مضامين واليات الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية؟

فرضيات الدراسة:

1. تنوعت الإستراتيجية الأمنية الأوربية بين الإجراءات الوطنية والإقليمية وسياسة البعد الخارجي، إلا أنها اعتمدت عمليا على مضامين وهي الإجراءات الأمنية الصلبة في غالب الأحيان.
2. كلما كانت الهجرة العربية غير شرعية ذات تأثير اكبر كلما زاد تفاقم اثر هذه الظاهرة على اوروبا.
3. يعتبر الحراك العربي كسبب رئيسي في الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا إذ يجب التعامل معها وا يجاد حلول لتخفيف منها.

حدود الدراسة:

المجال المكاني:الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية للاتحاد الأوربي ومنطقة الشرق الأوسط.

المجال الزماني: في هذه الدراسة اعتمت على الفترة الزمنية تقريبا ما بعد الحرب البادرة وصولا إلى ما بعد الاوضاع العربية من حراك.

المقاربة المنهجية:

بالنظر لطبيعة الدراسة و التي تستلزم التطرق إلى عدة سياسات في هذا المجال، فإنه من المنطقي أن يتم الاعتماد على المنهج الوصفي، هذا بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة والمتمثل في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين، هذا مع الاستعانة بالمنهج التاريخي كلما دعت الضرورة إلى ذلك خاصة في تتبع الظاهرة محل الدراسة.

المنهج الوصفي: يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا، بل يتجاوزه بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع على حقيقته .

المنهج التاريخي: يمدنا المنهج التاريخي بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر في إطارها الزماني والتطورات التي لحقت بها، والقصد من استخدامنا المنهج التاريخي هو القدرة التفسيرية التي يزودنا بها، وهو يحاول أن يولي أهمية في التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة لميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو وصفها في تفسير ذلك كما لا يكتفي هذا المنهج بسرد الوقائع وتكديسها لكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة وحادثة ما، ومن خلال هذا المنهج نحاول رصد أهم الظروف والأسباب التي أدت إلى طرح الهجرة غير الشرعية في الأجندة الأمنية الأوروبية.

أدبيات الدراسة:

مقدمـــــــــــــــة

تتميز المعرفة العلمية بالنسبية خاصة في مجالات العلاقات الدولية التي يضفي عليها طابع التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات، فهي تدرج إذن عامل الزمن بشكل أساسي لإعادة فهم الظواهر وتحليلها وفق التطورات الجديدة، وقد حاولت بهذا الصدد الاطلاع على مختلف الكتب والمجلات والمذكرات ذات الصلة التي تعالج الإستراتيجية الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة العربية غير الشرعية قبل و بعد أحداث الر بيع العربي من بينها:

1. كتاب هاري يارغر، **الإستراتيجية و محترفو الأمن القومي 2011**، ينصب تركيز الكتاب على الإستراتيجية و الأمن القومي والإستراتيجية الوطنية والإقليمية.
2. كتاب هشام صاغور، السياسة **الخارجية لاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط 2010**، بحيث عالج فيه العلاقات العربية الأوربية واهم التغيرات في هذه العلاقات بسبب التطورات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم خاصة بعد تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3. كتاب عثمان الحسن محمد نور، و أ.د.ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** 2014، عالجا في هذا الكتاب ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشقيها لدول المصدرة والدول المستقبلة و أعطى الكاتب مختلف الآليات لتصدي لهذه الظاهرة .
4. محمد مطاوع، **الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة الإشكالية الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات**، كيفية التعامل مع الهجرة و أهم الإجراءات لتقييد حركة المهاجرين.

بالإضافة إلى مراجع أخرى لأني حاولت التنويع في التحليل من عدت مراجع ومجلات وكتب وبحوث ودراسات سابقة من اجل الوصول كم معرفي متنوع.

تقسيم الدراسة:

اعتمدت في دراستي بتقسيم البحث إلى فصلين بحيث قسمت الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول عالجت فيه الإستراتيجية بصفة عامة من تعريف وأنوع وعلاقة

ببعض المفاهيم، أما في المبحث الثاني تطرقت فيه إلى الإستراتيجية الأمنية الأوروبية وتطورها وفي المبحث الثالث أعطيت نظرة إلى الإستراتيجية الأمنية الأوربية اتجاه المنطقة العربية والفصل الثاني بعنوان اثر الهجرة العربية الغير الشرعية على الأمن الأوربي وسبل المواجهة، بحيث قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقت في المبحث الأول على مفهوم الهجرة ودوافع الهجرة العربية إلى أوروبا، و أهم المعابر المتخذة في هذه الظاهرة، أما في المبحث الثاني تطرقت على البعد الأمني الأوربي لهجرة العربية غير الشرعية وخاصة موقف الاتحاد الأوربي من أحداث الربيع العربي وانعكاسه على الأمن الأوروبي، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقت على الآليات المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الظاهرة، وا ٍعطاء نموذج حول الاتحاد الأوربي في معالجة أزمة اللاجئين ضمن المستجدات الجديدة التي يشهدها الاتحاد الأوربي.

صعوبات الدراسة: إن الصعوبات الرئيسة التي واجهتها أثناء انجاز هذه الدراسة هي الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم الموضوع، و خاصة المصادر الترابطية بين الإستراتيجية الأمنية الأوربية و التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، بحيث معظم المصادر تم الحصول ليها من الانترنت نظرا لفترة الزمنية من أحداث الربيع العربي و ما بعده و أهم المستجدات الأوربية في مواجهة بعض القضايا مثل اللاجئين التي تعتبر كقضية معقدة في الواقع الراهن.

الإطار المفاهيمي: تفرض علينا هذه الدراسة ضبط المصطلحات الواردة في البحث ومنها:

الإتحاد الأوروبي:(European Union (EU) هو تنظيم إقليمي دولي للدول الأوروبية يضم 28 دولة (المجر، إسبانيا فرنسا ،ايطاليا ،هولندا،المملكة المتحدة، اليونان، استونيا، لاتفيا، قبرص، ايرلندا، بولندا، كرواتيا ،التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، السويد، الدنمارك، لكسمبورغ، النمسا، بلجيكا، سلوفينيا، مالطا، البرتغال،سلوفينيا، ليتوانيا، ألمانيا)،

تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة مستر يخت الموقعة عام 1992م، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1993، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية (المفوضية الأوروبية ، المجلس الأوروبي، البرلمان الأوروبي ،محكمة العدل الأوروبية)، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدراليي، حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه دولة من أصل أل 28 الأعضاء.

البحر الأبيض المتوسط: هي كلمة مشتقة من كلمتين لاتينيتين meduis أي المتوسط و tarra أي الأرض وقد أطلق عليه الأوربيون عليه بين القرن 18 و19 باسم "LaMéditerranée" بحيث يتميز البحر الأبيض المتوسط انه رابط بين ثلاث دول هي إفريقيا واسيا وأوروبا تمتد مساحته 3 ملايين كلم وتشارك فيه 22 دولة متوسطية إضافة إلى مالطا وجزيرتي قبرص.

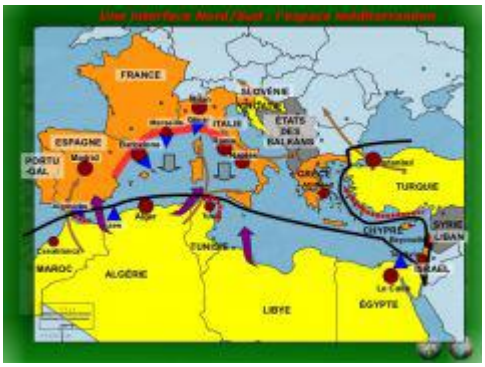

الفضاء المتوسطي (شمال اجنوب)

المنطقة العربية: ويعرف كذلك باسم الوطن العربي الكبير والعالم العربي(وهو مصطلح جغرافي–سياسي) يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة، يمتد

مقدمـــــــــــــــة

الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً جميع الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقه.

لقد شهدت الإستراتيجية الأمنية الأوربية تطور ملحوظ خاصة بعد الحرب الباردة وا ٍخراج الإستراتيجية من جانبها العسكري إلى إطار أوسع، ليشمل على تحقيق الأمن الإنساني، بحيث سعت إلى إعطاء أو رسم إستراتيجية شاملة تقوم على الشراكة بين الدول من اجل مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وسنحاول في هذا الفصل التطرق لمفهوم الإستراتيجية والتعرف على الإستراتيجية الأمنية الأوربية وتطورها .

المبحث الأول : مفهوم الإستراتيجية

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية

إذا انطلقنا في التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم او مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية اللاتينية، ففي الألمانية تعني (strategies) وفي الروسية تعني (strategiya) وفي اللغة الفرنسية تعني (Stratégie) و باللغة الإنجليزية (strategy) وعندما نقول (stratosayein) فهنا مصطلح الإستراتيجية ذاتها مقسم إلى جزأين، ويعني الجيش الذي ندفع به إلى الأمام و بوصل طرفي المصطلح (stratus)، و(agein) نحصل على (starategos) وهذا يعني الجنرال وفعل (strategе) يعني قادا وأمر أما الصفة منها (strategeikos) والتي تجمع (strategika) تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، الإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.[1]

إذ نجد أيضا في محاضرات الجنرال بونال في المدرسة الحربية العليا : الإستراتيجية هي فن التصور أما التكتيك فهو علم التنفيذ.[2]

[1] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، جامعة نايف العربية، الرياض، 2010 ص 9-10.

[2] صلاح نيوف، **مدخل للفكر الإستراتيجي**، مرجع نفسه، ص 16.

و هناك فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق في جذوره الأولى عندما نقول (stratus) فهذا لا يعني الجيش بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة، و يكون في حالة حرب بحيث هناك من أعطى معنى آخر (gia) تعني الأرض إما (agein) فهي تعني إلى الأمام، وبذلك فإن الإستراتيجية ليست شيء ساكنا بل هي مرتبطة بالحركة.

بحيث من الناحية التأسيسية و التكوين ظهرت في أثينا منذ القرن الخامس قبل الميلاد بحيث تعني المخطط الإستراتيجي أو الحربي و بذلك تعني الإستراتيجية عند اليونان تعني الجيش أو الحشد. [1]

اصطلاحا:

تعريف كلاوزوفيتز: الإستراتيجية هي استخدام القتال من أجل غايات الحرب.[2]

تعريف بوفر: الإستراتيجية هي الفن الذي يسمح بعيد عن كل تقنية بالسيطرة على مدخلات كل صراع، وأساس الإستراتيجية الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام، و بالتالي الإستراتيجية هي الاعتماد على التكتيكات و الإجراءات الخاصة في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير.[3]

تعريف أخر لإستراتيجية: بأنها فن وعلم استخدام القوى السياسية والاقتصادية والسيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية، بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى.[4]

---

[1] عبد القادر فهمي، **مدخل ألإستراتيجية**، دار مجداوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 18.

2 أندري بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ترجمة، أكرم والهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970، ص 31.

3 أندري بوفر، **المرجع نفسه**، ص 32.

[4]هاري ار يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي، (تر راجح محرز علي) ط1 مركز الامرات والدراسات والبحوث الاستراتيجية 2011 ص 16.

التعريف الإجرائي للإستراتيجية:هي عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانيات وتوجيه السياسات واستخدام الوسائل والأدوات المتاحة لمواجهة موقف معين، ومن اجل تحقيق لأهداف محددة سواء كانت أنية أو متوسطة أو بعيدة المدى، وان لا يطار العام لأية إستراتيجية يتكون من العناصر الأساسية الآتية :

- الموقف الذي تسعى إلى مواجهته مما يساعد على تحديد الأهداف والموارد اللازمة لذلك.
- الأهداف المتوخاة مع تحديد نظام من الأولويات يبدأ من الأهداف المرحلية والوسائل إلى الأهداف النهائية.

الموارد والإمكانيات المتوفرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.

- الخطط الفرعية التي من خلالها تتميز الإستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يستحدث من أحداث أو المراحل التي يمكن التوقف عندها للمتابعة والعودة للسير في طريق الإستراتيجية الرئيسية.[1]

المطلب الثاني : الإستراتيجية وعلاقتها ببعض المفاهيم.

أولا/علاقة الاستراتيجية بالسياسة والتخطيط : إن السياسة والتخطيط والإستراتيجية ثلاثة أشياء متداخلة غالبا ما يساء فهم العلاقة بينهم الغرض منهم، هو استخدامها في بيئة الامن القومي فكلاهم يشتركون في المنظومة الغايات والطرق والوسائل، لكن كل واحدة منها متميزة ومستقلة في هدفها وفي تطبيقها.

وبالتالي فان السياسة والإستراتيجية تحددان أهداف الدولة وتوجهها، ولكن السياسة تستنبط من خلال عملية سياسية ،بينما تتسم صياغة الإستراتيجية عبر عملية تفكير استراتيجي منظم له أسسه في النظرية والتطبيقات، وتعد السياسة في الهيكل التراثي اعلي

[1] دينا محمد جبر، د ابتسام حاتم علوان، **الإستراتيجية بين الأصل والضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي**، ص 3. متحصل عليه من الموقع:في يوم 2017/03/20،الساعة 12:20
. http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27060

من الإستراتيجية،[1]عندما نتناول المصالح ذاتها والثقة ذاتها على المستوى الواحد، أو عندما تكون الإستراتيجية في مستوى قانون داعم أو بالعكس تماما، يمكن أن تكون السياسة قانونية وداعمة للإستراتيجية عليا أو المستويات العليا من الإستراتيجية، وهذه بتوقيف على السياق أو المشهد، فالسياسة والإستراتيجية والتخطيط تتقاسم نموذج الغايات والطرق والوسائل، ولكنها تخدم أغراض مختلفة.[2]

ويتم بعد التخطيط بعد تحليل محدد وقد يدعم التخطيط الاستراتيجي أو السياسة مباشرة أما السياسة في شكلها النموذجي، فهي تصاغ من عملية تفكير استراتيجي مشابه، كما هي الحال في صياغة الإستراتيجية، لكن نظرا لكونها عملية سياسية فهي ليست مطابقة بان تخضع لشكل والمضمون من وراء ذلك، وبذالك فان الإستراتيجية والتخطيط والسياسة توفران الوقاية الإستباقية للدولة بهدف زيادة النتائج الايجابية، وتقليل العوائق السلبية خلال مسيرة الدولة أو المجموعة الإقليمية.[3]

ثانيا / علاقة الإستراتيجية بالتكتيك.

فالإستراتيجية في هذه العلاقة هي توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هذه السياسة، ومن جانب أخر لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب، ولكنها تعتمد أيضا على نتائج هذه الحركات، وبذالك كل الاستعدادات إلى الحرب في العمل والتنفيذ يرتكز على التكتيك الذي هو تطبيق الإستراتيجية على مستوى ادني وببساطة التكتيك هو آلية فورية أمل الإستراتيجية، فهي توضع خطة عمل مسبقة بحيث تعمل على مدى توفر الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية والعسكرية وربطها مع بعض من اجل تشكيل مسار توجيهي ينظر

[1] هاري ار يارغر، **الإستراتيجية ومحترفو الامن القومي**، مرجع سق ذكره، ص 35-36.

[2] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي دار الطليعة، ط1، بيروت ،1967، ص 276.

[3] هاري ار يارغر، ا المرجع سابق الذكر، 35- 36.

إلى مدى وأبعاد تحقيق الأهداف المرسومة، ومن جانب أخر فالإستراتيجية حساباتها مبسطة واصدق من حسابات التكتيك لان التكتيك يستخدم عاملي الحركة والمفاجأة.[1]

وبتالي فالإستراتيجية هي الخطوط الرئيسة لبرنامج مخطط ما والتي توضع لتحقيق الأهداف من ذلك البرنامج أو ما يدعى الأهداف الإستراتيجية، وتتميز الإستراتيجية بأنها تقوم على جمل من المعطيات والقدرات على تنفيذها، ومن صفاتها الأساسية الثبات النسبي، لكن عندما توجد هناك مفاجئات تضطر إلى تغييرها كليا وغالبا ما يكون ثمن لهذا التغيير سواء مادي أو معنوي أو حركي في كل صعيد، وبتالي رصد النفقات و الاستعدادات والأدوات لمواجهة هذه التغيرات. [2]

أما التكتيك هو مجموعة البرامج والخطط المرحلية والعمليات والمناورات والممارسات ألجزئية التي تهدف إلى تنفيذ المخطط العام (الإستراتيجية) وصولا لتحقيق الهدف الإستراتيجي، وعادة ما تضع الإدارة العليا التي وضعت الإستراتيجية المخططات العامة لمجموعة التكتيكات التي من المفترض أن تؤدي إلى تحقيقها.[3]

وغالباً ما تترك المخططات الجزئية لتلك التكتيكات للقيادات الفرعية، إلا في حالات القيادات المركزية التي تميل إلى التدخل في الجزئيات وغالباً ما يكون لهذا نتائج سيئة.

ومن الطبيعي أن تلغى برامج التكتيكات أو تعدل أو تبدل من قبل القائمين عليها وذلك بحسب نغير الظروف المحيط بتنفيذها وهذا ليس له تأثير إن كان عرضياً على تنفيذ المخطط العام (الإستراتيجية)، أما إذا كانت السمة العامة هي تغير التكتيكات فهذا يدل على

---

[1] ليدل هارت، مرجع سابق الذكر، ص286-287 .

[2] الشيخ ابو مصعب السوري ، **الإستراتيجية لتطوير الذات و التعريف الإستراتيجية والتكتيكات**، شبكة انا مسلم ، القسم العام المنتدى العام للمهارات الدراسية والإدارية، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: يوم 2017/04/12 على الساعة 14:40

http://www.muslm.org/vb/showthread.php

[3] محمود شاكر سعيد، خالد عبد العزيز الحفش، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض،2010، ص 113.

قصور في موضوعية واضعيها وعدم إحاطتهم بإمكاناتهم أو بالظروف المحيطة بتنفيذ المخطط.[1]

إذ يمكن الفصل بين الإستراتيجية والتكتيك نظريا في أثناء الحديث، بينما يتعذر ذلك في الأوساط العملية نظرا لتشابكهما وتأثير كل واحد منها على الأخر، وهذا يفسر أن الإستراتيجية والتكتيك لا ينفصلان عندما يوضع المخطط العام موضع النظر و التطبيق.

المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية

اولا، الإستراتيجية المباشرة: حيث تعتبر القوة العسكرية الأداة الرئيسة لتحقيق الأهداف الوطنية ، ولا تستثنى استخدام عناصر القوة الأخرى الى جانب القوات العسكرية، فالعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية تشكل أجزاء مكملة للقوة العسكرية ومجموعها يحدد لنا مفهوم الإستراتيجية المباشرة، ويعطى عامل السرعة فيها أهمية كبرى وذلك لعدم إفساح المجال للعدو بترتيب وضعه والرد عليه، وبالتالي إجباره على الخضوع لإرادتهم.

ويمكن تحقيق هذه الإستراتيجية في أحد الصور التالية :

- إستراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري نتيجة الاشتباك مع قوات العدو الرئيسة المباشرة، وقد طبق الاتحاد السوفيتي هذه الإستراتيجية في الحرب العالمية الثانية كما قال صن تسو "معرفة اللوجستيات المستخدمة في الحرب هي مصدر النصر.[2]

– إستراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري ليس عن طريق الالتحام المباشر، ولكن بعمل يؤدي إلى الإخلال بتوازن العدووا ٍزعاجه ومباغتته كمهاجمة مؤخرته أو أجنحته أو النقاط الضعيفة في جبهته أو قطع خطوط مواصلاته أو قطع طرق انسحابه أو ضرب مراكز قيادته أو التقدم من اتجاهات غير متوقعة.

---

[1] خضر إبراهيم، **الإستراتيجية والتكتيك فن الوسائل مع الغايات**، متحصل عليه من الموقع : في يوم 2017/03/23 على الساعة 16:30.

http://saraer.org/essaydetails.php?eid=356&cid=421

[2] صن تسو، **فن الحرب**، ترجمة: كامل يوسف حسين، المملكة العربية المتحدة، المجمع الثقافي 2005 ص 196–206.

وقد طبق الألمان هذه الإستراتيجية في الحرب العالمية الثانية، كما طبقتها إسرائيل في عمليات العسكرية، وبالتالي المواجهة المباشرة وتحقيق ضربة قوية تفوز بها على العدو.[1]

بحيث ان هناك حدودا لا يمكن تجاوزها من قبل إستراتيجية هجومية تنفذ بوسائل محدودة في حقل عمليات غير محدودة.[2]

– إستراتيجية مباشرة تبحث في تحقيق الهدف عن طريق التهديد باستخدام القوة، وقد استخدمتها الولايات المتحدة في أزمة الصوار يخ بكوبا.

ثانيا/ الإستراتيجية غير المباشرة : إن التاريخ القديم والحديث حافل بأمثلة الإستراتيجية غير المباشرة، وقد عرفت أنها نموذج يلعب فيه الطموح والصبر دورين أساسيين، وأن من الواجب تفتيت الخصم ماديا ومعنويا وا ٍزعاجه وزعزعة توازنه والاقتراب منه من اتجاهات لا يتوقعها قبل الإجهاز عليه إجهازا تاما، كما حلل " ليدل هارت" في كتابه الإستراتيجية وتاريخها في العالم كل المعارك الحاسمة في التاريخ، التي كسبت عبر الإستراتيجية غير المباشرة سواء في الحروب اليونانية أو البيزنطية، ويقسم "هارت" الهجوم الاستراتيجي إلى نوعين مادي ومعنوي فالأول سيستهدف القوات المعادية والثاني مركز تفكير هذه القوات ويتمثل في أربعة أمور :

- **ü** احتلال موضع.
- **ü** تجاوز الحصون.
- **ü** الاعتماد على العوامل النفسية أكثر من الإدارية.
- **ü** خلق ثغرة في نقطة أشبه أن تكون مفصلا حساسا.[3]

ويقال أن الشيوعيين من أكثر الناس تطبيقا لمنهج الإستراتيجية غير المباشرة في ظروف الصراعات الدولية التي يخوضونها ضد خصومهم، كما أن المدخل غير المباشر في إدارة الصراعات الدولية يمثل أفضل إستراتيجية للحركات العسكرية أو الثورية التي قد لا تتكافأ في الإمكانيات مع قوة معادية، وأن السبب في نجاح الشيوعيين أكثر في غيرهم مرده

---

[1] سون اتزو، **فن الحرب** ، تقديم وتعليق :احمد ناصيف، دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى دمشق، 2010 ص 32-53.

[2] ليدل هارت، مرجع سابق الذكر ص 13.

[3] ليدل هارت، مرجع نفسه ص 43.

إلى تصوراتهم الأكثر شمولا عن الصراع ومعرفتهم الوثيقة بالعدو وا لمامهم بالمبدأ الاستراتيجي المتحكم في أنماط تفكير وسلوك العدو.[1]

إن الإستراتيجية غير المباشرة إستراتيجية بالغة التعقيد ورهيبة الفعالية وتتميز بصفات ماكرة مخادعة لأنها أصلا غير مباشرة وتكمن هذه الإستراتيجية في حرية العمل التي تتيحها على حد تعبير الجنرال "أندريه بوفر"، و هكذا تقلص استخدام هامش حرية العمل في العصر الذري ويرتبط بالخوف من الدمار المتبادل ومن الانتحار نظرا للعوامل الآتية:

- قيمة الردع النووي
- ردود الفعل الدولية
- الإمكانات المعنوية للخصم واحتمالات خضوعه للضغوط الدولية، إن من نماذج الإستراتيجية غير المباشرة هي إبقاء العدو في حالة نشاط متواصل بشكل تهدد فيه أهدافه الحيوية ونقاطه الضعيفة، إذ للقيم المعنوية في كل صراع أهمية أساسيه، غير أنه ليس الوحيد لأن العامل المعنوي والمادي مترابطان، وهو ما تسميه وجهة النظر الروسية " العامل المعنوي السياسي عبر تضافر جهود الدولة والشعب وقدرة الدولة على التنظيم المادي والسياسي كي تحافظ على ارتفاع الروح المعنوية للجيش والشعب طبعاً يكون العامل النفسي في الإستراتيجية غير المباشرة مسيطراً وسائداً ، كما تزداد أهمية عامل الوقت إلى حد كبير ويتقلص عامل القوة فيها إلا أنه يبقى ماثلاً .[2]

بالتالي كان الأسلوب غير المباشر ماديا أحيانا ونفسيا دائما، وبذلك فالطريق الطويل في الإستراتيجية هو اقصر لبلوغ الهدف، فبحسب ميكيافليي عبر كتابه (الأمير وفن الحرب) والمقولات من أنصار العمل غير المباشر بصيغته السياسية بربط الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية السياسية، لان الحرب أصبحت حرب امة والشعب بعدما كانت تعتمد على الحروب المباشرة ولا تراعي لمصير الشعوب.[3]

ومن هنا بدأ اثر الإستراتيجية غير المباشرة الباحثة عن تحقيق الأهداف الوطنية و القومية بوسائل غير عسكرية بالدرجة الأولى، ثم الانتهاء العسكري ثانيا إذا اقتضت الضرورة وبذلك فالإستراتيجية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة هي متطورة تبعا للتطور

---

[1] سون انزو، **فن الحرب**، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] بطرس بطرس غالي، **الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية**، مجلة السياسة الدولية العدد، 5، 1966، ص 89.

[3] دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، **مرجع سابق الذكر**، ص 6.

السياسي والاقتصادي والعلمي، وتوظف لها احدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وهي إستراتيجية فعالة تبنى على الخبرة والاستفادة من دروس الماضي وتصاغ وتوضع في إطار مناسب للمستقبل بتصنيف الأحداث والمواقف حسب أهميتها واختيار أكثر الوسائل الملائمة للتعامل معها.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية.

اولا/ تعريف الإستراتيجية الأمنية.

قبل تعريف الإستراتيجية الأمنية يجدر بنا تعريف الأمن في لمحة قصيرة من اجل ربطها بالإستراتيجية.

- لغة: الأمن هو نقيض الخوف، وحسب المعجم الوجيز يفيد الطمأنينة والأمان وزوال ومنه الإيمان والأمانة.
- اصطلاحا: الأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية والعقابية التي تدين بها الأمة ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح والمقاصد المعتبرة.[1]

ومن وجهة نظر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق يعني أن أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل من أبرز ما كتب عن الآمن هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" يقول: إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.[2]

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، **الامن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2011 ص 13.

[2] زكريا حسين ،**الامن القومي**، نقلا عن :

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

و من خلال تعريف الأمن وتعريف الإستراتيجية سابقا يمكننا تعريف شامل للإستراتيجية الأمنية بحيث أن الإستراتيجية الأمنية هو مفهوم متغير حسب التطورات وحسب البيئة الدولية أي لا نستطيع إعطاء تعريف شامل.

ثانيا/ تعريف الإستراتيجية الأمنية: قد تكون الإستراتيجية الأمنية من قبل دولة واحدة بحيث تدخل في إطار الإستراتيجية الأمنية الوطنية، وهي اتخاذ التدابير لازمة الأمن بعد دراسة وتخطيط وقد يكون قصير المدى أو يكون بعيد المدى، وقد تكون من قبل مجموعة من الدول مثل دول الاتحاد الأوربي، وهي تشمل دراسة تخطيطية للأمن الجماعي أو الإقليمي المشترك وهي الأخرى قد تكون قصيرة المدى أو بعيدة المدى.

ثالثا/ تطور الإستراتيجية الأمنية

لقد شهد الأمن تطورا ملحوظ المرحلة التقليدية التي ترتكز على امن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي وبالتالي استعمال الوسائل العسكرية لمواجهتها.

أما المرحلة الحديثة فأصبحت التهديدات الأمنية لا تتبع من خارج الحدود فحسب بل أصبحت تتبع أيضا من داخل الحدود كما إن لم تعد القوة العسكرية أداة فاعلة في كثير من الحالات، بحيث أصبحت الإستراتيجية ذات بعد شامل لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذالك الثقافية وهذا بفعل التحولات الدولية وهذا طبعا يفسر طبيعة التهديدات مثل تهديدات النظام الاقتصادي والاجتماعي (الفقر. الأوبئة. مخاطر البيئة) والنزاعات بين الدول و النزاعات الداخلية (الحروب الأهلية) و الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة.[1]

[1] خديجة عرفة محمد امين، **الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى 2009، ص 15.

المبحث الثاني:الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

نحاول في المبحث التطرق إلى أهم تطورات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بحيث في البداية تركزت على البعد العسكري فقط نتيجة المتطلبات الدولية لتلك الفترة، وكان العامل العسكري هو الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية، لكن بفعل التطورات الدولية أصبحت محددات أخرى تعتمد عليها الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و من هذا نستعرض الإستراتيجية الأمنية الأوروبية واهم ما جاءت به.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية وتطورها :

نشأة و تطور الإستراتيجية الأمنية الأوروبية:

اولا : تطور الإستراتيجية الأوروبية من الأمن و الدفاع عن الحلف الأطلسي إلى هوية أمنية مشتركة(The Common Security and Defence Policy):

كانت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ترتكز على الجانب العسكري بحيث حافظت أوروبا على أمنها و استقرارها على مدار 40 سنة بواسطة حلف الشمال الأطلسي، الذي امن الدفاع على أوروبا الغربية في وجه حلف وارسو و اثر سقوط حلف وارسو دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيام نظام عالمي جديد و بدأت بنسج خريطة العلاقات السياسية الاقتصادية الأمنية في مناطق عديدة من العالم في سعي منها إلى تحديد شكل النظام العالمي بما يحفظ لها دور القوة العظمى الوحيدة في العالم.[1]

وأخذت أوروبا تبحث عن دورها و مكانتها وبدا البعض ينظر إلى حلف الناتو كأداة للهيمنة الأمريكية على أوروبا وسعت بعض الدول أوروبا إلى بناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي، بحيث سعت بعض الدول الأوربية مثل فرنسا لتحقيق استقلال

[1] **محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة الجيش**، العدد 202 ،نيسان 2002، متحصل عليه من الموقع: . في يوم 02/03/2017 على الساعة 20:15
http// www. Le barmy .gov .lb/ army magazine

أوروبي يحقق توازنها ضمن حلف شمال الأطلسي فتم إنشاء القوة الأوروبية و الفيلق الأوروبي بتعاون بعض دول أوروبا منها فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و لكسمبورغ وتم إنشاء القوة الأوروبية أيضا بتعاون فرنسا و اسبانيا وايطاليا و بقيت هذه القوة محدودة الإمكانيات لا تحقق توازنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى توازنا سياسيا نظرا لعدم اجتماع دول أوروبا عليها.[1]

وبعدها أقسمت القوة الأوروبية للدفاع عن أوروبا بمعزل عن أمريكا و بالتالي إقامة منظمة الأمن و التعاون الأوروبي و التي تضم 56 دولة و هي تفادي بحل الأزمات السياسية، ليس لها دور عسكري وقد واجهت فشلا في أزمة البلقان ثم إنشاء الاتحاد الأوروبي المكون من دول أوروبا المنطوية في حلف شمال الأطلسي و دول جديدة عن المفوضية بعدد يضم 15 دولة منها دول كانت سابقا في حلف وارسو ولقد كان مؤتمر سان مارلو بين فرنسا و بريطانيا كعنصر لتوافق على اعتماد سياسة أوروبية للأمن و الدفاع وبناء القوة للازمة لذلك بشكل توافقي بين الدول الأوروبية.[2]

ثانيا: الإستراتيجية الأوروبية الجديدة للدفاع و الأمن(The European Security and Defense Policy) :

تعتبر الإستراتيجية في مجال الأمن و الدفاع على الجانب العسكري من جهة و التحديات الجديدة من جهة أخرى فكان تركيزها تجهيز قدرات عسكرية من دول الاتحاد تصل إلى 100 جندي و 400 طائرة و 100 سفينة و تشكيل إدارة سياسية عسكرية مهمتها تقديم الأزمات في حالة نشوبها وتحديد القوة اللازمة للتدخل و كيفية تشكيل هيئة إدارية لتنظيم العمل و تحضيره و كلك لجنة تقود للمعاملة و استقبال اللاجئين عند نشوب الأزمات، علما

[1] زهير بوعمامة، **امن القارة القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عنابة، 2011 ص 318.

[2] برد رتيبة، **الحوار الأورو– متوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**، شهادة الماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2008– 2009 ص 42 .

أن هذه الهيئات تعمل جميعا تحت قيادة المجلس الأوروبي عند نشوب أزمة ما بحيث خلال فترة شهرين يتم تحديد القوة اللازمة لها لمعالجتها ،وتحدي الدول المديرة للعمل أو المسؤولية المباشرة كما تحد الدول المشاركة التي تكون بينها من خارج الاتحاد الأوروبي، فمسرح الأعمال الجغرافية و الوضع السياسي يحدان من دلك.[1]

كذلك العمل على توفير الدعم الجوي و البحري اللازمين وبالتالي ترتكز قوة الاتحاد الأوروبي تقريبا على الحلف الأطلسي في الدفاع و الأمن وبذلك أصبح تركيز الاتحاد الأوروبي على بناء هوية أمنية مشتركة أي التركيز على الواقع العسكري و بذلك واقع التهديدات الأمنية التي حددها الاتحاد الأوروبي، بحيث تبرز فيها أهم التحديات الواجب أن تعالجها الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في العصر الحديث.

ومن جهة أخرى أصبحت تحديد الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لا ترتكز على البعد العسكري فقط بل أصبحت تهتم بالقضايا الجديدة بحيث تربط امن أوروبا بجوارها نتيجة لها لان الأمن لم يعد قضية أمنية إقليمية بل أصبح قضية عالمية نتيجة التطورات الأمنية العابرة للحدود وبالتالي تبني استراتيجيه أمنية شاملة تحد أو تقضي على مختلف التهديدات و بذلك تقود أوروبا إلى تقوية دور ها على المستوى الدولي و على المستوى الإقليمي، كذلك تقوية العلاقة مع دول الجوار.[2]

---

[1] مقلد طلال، **محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة الجيش، العدد 202، نيسان 2002، متحصل عليه من الموقع : في يوم 2017/03/02، على الساعة 20:15
http// www. Le barmy .gov .lb/ army magazine.

[2] محمد سمير عياد، **السياسات الأمنية الأوربية في منطقة الساحل**، قراءات افريقية متحصل عليه من الموقع: يوم 2017/03/13 على الساعة 15:30
.http://www.qiraatafrican.com/home/new

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة

بدأ التحرك العملي من قبل دول الاتحاد الأوروبي لامتلاك سياسة خارجية و أمنية مشتركة في أعقاب تحولات التي شهدتها منطقة شرق و وسط أوروبا و كانت الأهداف الأولية للتنسيق في مجالي السياسة الخارجية و الأمن تتمثل في قوة الدفع للحفاظ على التعاون الاقتصادي كذلك يقتضي الأمن إلى التنسيق في المجالات السياسية و الأمنية و زيادة دورها في تحديد الآمن و الاستقرار على حدودها.

و كان التفكير في هذا الميدان من التعاون هو بمثابة انتقال من التعاون في مجالات التعاون الاقتصادية والاجتماعية أو ما يسمى (loupolities) إلى المجالات للسياسة الخارجية و الأمن أو ما يسمى (HIYGHPOTIONS).[1]

إذ نجد من بين صور السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي ما يعرف بالاستراتيجيات المشتركة (Common stratégies) حيث تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصل لتكوين رؤية واضحة و محددة المعالم لعلاقة إستراتيجية يراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل موقعا أو مكانة خاصة على قائمة أولويات لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو غيرها و يتولى مجلس الوزراء اقتراح ما يراه ضروري من استراتيجيات لا تصبح نهائية و ملزمة لدول الأعضاء أي القمة الأوروبية تنطوي على إستراتيجية مشتركة تقوم على تحديد دقيق لأهدافها، و المرحلة الزمنية التي تستغرقها أو تغطيها و حجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها.

ان الاستراتيجيات المشتركة في مرحلة أو بأخرى من مراحل تنفيذها على عمليات ميدانية مشتركة (Joint Action) ذات طبيعة عسكرية أو بوليسية أو عمليات إغاثة ،و نجد

[1] زهير بوعمامة، **امن القارة القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عنابة، 2011 ص 301.

بان من بين الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية الأمنية للإستراتيجية المشتركة مع دول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط.[1]

العمليات المشتركة: (Joint Action)أخذت هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية و المشاركة في قوات حفظ السلام أو المشاركة في الإشراف على الانتخابات في أطار عملية بناء السلام في نهاية الأزمة و غيرها، بحيث نجد القوة الموجودة في لبنان منذ 2006 بقيادة فرنسا و ايطاليا و قوات البحرية الألمانية و ذلك لدعم الممم المتحدة في جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني و المقاومة.[2]

كما تضم هذه القائمة أيضا العمليات الميدانية المتنوعة في مناطق عديدة أخرى من العالم شملت منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية و منطقة شرق أوروبا و جنوبها و أفغانستان و فلسطين و أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة إلى كوسوفو بعد إعلان استقلالها في 2008 ، لتشرف على إنشاء أجهز ة الدولة في هذا الإقليم.

المواقف المشتركة: (Common positions) : هي مواقف تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي و رؤيته للقضايا الدولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفا بشأنها و قد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك عن القمة أو عن مجلس الوزراء آو عن ممثل الأوروبي للشؤون الخارجية، أو يعكس إعلان موقف آو تصويت مشترك داخل منظمات دولية أو الإقليمية المعنية و قد تعكس هذه المواقف المشتركة مجرد التعبير عن التعاطف و التفهم و إظهار حسن النيات آو مشاعر الرضي أو الاستنكار أو الغضب اتجاه طرف ما، كما قد تأتي مصحوبة بإجراءات معينة مثل فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية وفي هذه الحالة يتعين أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء أو المجلس الأوربي بالجماع.

[1] حسين طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 16.

[2] مخلد عبيد المبيض، **الاتحاد الاوربي كضاهرة اقليمية متميزة**، الطبعة الاولى ،الاكادميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 185.

وفضلا عن هذه المواقف يقدم الاتحاد الأوروبي ما معدله 55 %من أموال مساعدات رسمية للتطوير (oda) وقد ارتفعت حصيلة المساعدات التي تمت إدارتها من قبل المفوضية وبنك الاستثمار الأوروبي من 7 %قبل ثلاثين عاما غالى ما نسبته 17% في الوقت الراهن، و في المجموع العام فان المفوضية الأوروبية تدير حقيبة لمساعدات الخارجية السنوية تبلغ نحو 9.6 بليون يورو.[1]

وللإشارة فقط اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الاوروبي على ضوء معاهدة ماستريخت التي اصبحت نافذة في سنة 1993،[2]

وتم تعزيزها من خلال المعاهدات اللاحقة كمعاهدة امستردام (1999)، ومعاهدة نيس (2000)، ومعاهدة لشبونة (2009) حتى دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون أول 2009، عين المجلس الاوروبي كاثرين أشتون ممثلا اعلى للاتحاد للسياسة الخارجية والأمنية، وتترأس مجلس الشؤون الخارجية الاوروبي وتدير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.وتساعد خدمات العمل الخارجي الاوروبي. الممثل الاعلى.[3]

تتضمن اهداف السياسة الخارجية المشتركة:

- الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي، ومصالحه الأساسية الأمنية واستقلا له، ونزاهته.
- تعزيز ودعم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.
- الحفاظ على السلام ومنع النزاعات وتعزيز الامن الدولي.
- مساعدة السكان والدول والأقاليم على مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان.[4]

[1] حسين طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق ص 16.

[2] مخلد عبيد المبيض، **الإتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة**، مرجع سابق الذكرص 177.

[3] المرجع، **محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة**، ص 205.

[4] Ferderinga brindi and irinda angelesco،the freigin policy، of the european union،new yourk 2015 . ،la pag 34.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية اتجاه المنطقة العربية

سعت دول الاتحاد الاوربي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي تشكل محورا اساسيا للسياسات الاوربية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية فقد كان بين اوربا والمنطقة العربية عموما عدد من الروابط التاريخية تميزت بحلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة وشكل التفاعلات المتنوعة وشكل كل التحول في السياسة الاوربية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة والتي ترجمت في شكل شراكة وعلاقات تقوم بالتواصل الامني في المتوسط وا ٍعطاء صورة استشرافية للمستقبل بين الطرفين ،وسنقوم في هذا المبحث اعطاء الابعاد الاستراتيجية الاوربية اتجاه المنطقة العربية.

المطلب الأول: البعد المتوسطي في العلاقات الاوروبية المغاربية

يمكن إجمال اهم العوامل التي ادت بالإتحاد الأ ٍوروبي إلى التفكير في إيجاد سياسة متوسطية جديدة، خصوصا مع دول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة إلى :

- خشية الدول الأ ٍوروبية من توسع الحركة الأ ٍصولية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى الدول الأ ٍوروبية، حيث تشكل الجاليات شمال إفريقية مجتمعات خاصة بها ومعالجة هذه الظواهر تمكن في مساعدة دول الجنوب على تطوير انظمتها السياسية وتنمية اقتصادياتها لرفع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها. [1]
- ومن جهة اخرى يأ ٍتي التفكير في تعزيز النزعة الاستقلالية لأ ٍوروبا وتحريرها تدريجيا من الضغوط الأ ٍمريكية التناقض الكبير بين المشروع الأ ٍمريكي والتفكير الأ ٍوروبي

[1] محمد برقوق، **الاشكالية الجديدة في المتوسط للأمن في المتوسط** نقلا عنالموقع: في يوم 2017/04/12 على الساعة 15:23
. http://berkouk-mhand.yolasite.com

ü 31حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقي المتوسط والشرق الأوسط.[1]

فالولايات المتحدة تفردت منذ حرب الخليج الثانية بتزعم حركة السلام ووضع المشاريع لإعادة ترتيب المنطقة وفق معايير النظام الجديد الذي تتزعمه في بداية التسعينيات بدت المحاولات الرامية إلى إقامة حوار جماعي على الصعيد المتوسطي مترددة وقاصرة في معظم الأحيان على إصدار إعلانات مشتركة حول الأمن والتعاون في المنطقة، ثم جرت تحولات مهمة على اكثر من صعيدادت إلى ظهور عوامل حسمت تردد الإتحاد الأوروبي.[2]

ومنه ساعدته على بلورة سياسية متوسطة شاملة و أتاح سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية بعد ان كانت منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.[3]

بحيث ان اوروبا اسست سياسة متوسطية مشتركة طغت عليها المصالح التجارية والاقتصادية في البداية ما لبثت ان توسعت هذه السياسة السياسية الجماعية لتشمل الجانب الامني والسياسي وبحيث ان الدول الاوروبية سعت الى تجنب التهديدات الامنية الطارئة والمستقبلية ومن اجل ذالك وضعت اطار مؤسسي للأمن والوقاية من الازمات بمشاركة دول

متوسطية غير اوربية ولعل من بينها مشروع المتوسط (4+5) ثم (5+5) التي قامت بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.[4]

---

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية لاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية 2010 ص 173.

[2] سليمة بن حسين، **الابعاد الامنية للسياسة الاوربية للحوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2012 ص 42.

[3] انور محمد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوربي تجاه الشرق الاوسط**، دراسات دولية ،العدد التاسع والثلاثون، ص 29.

[4] عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2014 ص 87.

تعود فكرة الشراكة الى سنة 1983 باقتراح الرئيس الفرنسي ميتراني فرانسوا خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الامن والتعاون لغرب المتوسط بحيث ان هذه المبادرة عقدت بين الجزائر ، تونس ،ايطاليا ،فرنسا ،اسبانيا الى ان الجزائر عارضت هذه المبادرة التي تحاول تشكيل حوار اورو– عربي وذلك لاستبعادها بعض الدول مثل مالطا وليبيا ولتجاهلها الصراع العربي الاسرائيلئ ،لكن هذه المبادرة تم احيائها بعقد اجتماع روما في اكتوبر 1990 شاركت فيه (ايطاليا. فرنسا. اسبانيا. البرتغال)، والدول المغاربية الخمسة الى جانب مالطا كعضو مراقب، وبالتالي تبني فكرة غرب المتوسط كإطار التعاون وعقدت ايضا من بعده في الجزائر في اكتوبر 1991 لضبط التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وبعده بعام عقد مؤتمر متوسطي في تونس تقرر فيه انشاء منظمة لامن والتعاون المتوسطي.[1]

ومن عوامل عودة المبادرة نجد:

- التحولا ت العميقة في العلاقات الدولية وخاصة المرحلة الانتقالية.
- تفاقم بؤر التوترات على الساحة الإقليمية و الدولية.
- توسع الاتحاد الاوربي و انضمام 10 دول في 2004 مما ادى بدول الحوض للعودة الى الحوار الجماعي في اطار (5+ 5).[2]

المطلب الثاني : مشروع برشلونة (1995)

يتألف مشروع الشراكة الأورو–متوسطية المعروف ب"مشروع برشلونة" من ثمان وثلاثين دولة (38) دولة منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي أما الدول (11) المتبقية فهي

[1] جويدة حمزاوي، **التصور الامني الاوربي نحو بنية امنية شاملة وهوية واستراجية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010– 2011، ص 92.

[2] **مبادرة 5+5 دفاع نموذجا للتعاون الجهوي** نقلا عن : في يوم 11/03/2017 على الساعة 22:40 .w w w .ennahr online Com

دول الشراكة المتوسطية الـ(الجزائر ومصر وا إسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا وموريتانيا)، كما حازت ليبيا صفة المراقب منذ (1999).

تمثل هذه الشراكة خيار استراتيجي أساسي لجميع أطرافها وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو وسد الأضرار وهناك مجموعة عوامل دفعت إلى هذا المشروع منها التوجه العالمي نحو مزيد من الاندماج والتكتل الاقتصادي فضلا عن بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط.[1]

وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب ان تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، خصوصا الدول المغاربية وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاث زوايا:

- الزاوية الأولى: تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.
- الزاوية لثانية: وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المعنية منفردة.
- الزاوية لثالثة: تحويل هذه العلاقة من اقتصادية اوفنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن الثقفة والاجتماع إلى الأمور التقنية والفنية.[2]

ولقد شملت هذه الشراكة مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية ولاجتماعية ونوجزها في النقاط التالية:

[1] انور محمد فرج ،**السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوربي تجاه الشرق الاوسط** ،دراسات دولية ،العدد التاسع والثلاثون ،ص 86

[2] عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**،المرجع سابق الذكر ص 87

- الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمها تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة واحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على المستوى القطري بترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون واعترف في الوقت نفسه بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية.
- الحوار السياسي المنظم بين دول المنطقة وخاصة اذا تعلق الامر بالتهديدات واقتراح اساليب القضاء عليها وعلاجها.
- انشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010 من خلالها ازالة العوائق الجمركية وتشجيع الاستثمار وتنمية البحث العلمي والتأهيل الفني ونقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون.
- رفض اعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحب بمبدأ الحوار بين الاديان والثقافات كوسيلة لتفاهم بين الشعوب
- التركيز على قضية الهجرة وا إرساء قواعد لتنظيمها والحد منها.[1]

بحيث تمت مراسيم التوقيع في 1995 في تونس ،وفي فيفري 1996 في المغرب وفي أفريل 2002 في الجزائر حتى حلول 2005 اذ دخلت حير التنفيذ وصولا الى ما يسمى بسياسة الجوار الاوربية الامنية بحيث تهدف اساسا الى تعزيز عملية برشلونة او تحل مكانها في تقوية وتوضيح الاشتراطية بتقديم حافز ضخم من اجل القيام بإصلاحات جدية وخدمة الغرض الاستراتيجي يوضح مبادئ التعامل مع البحر المتوسط والشر ق الاوسط وقد تمخض عنها عدة بنود:

- دراسة التهديدات الامنية المتبادلة كالهجرة غير الشرعية.

[1] تباني وهيبة، **الامن المتوسطي في الاستراتيجية الحلف الأطلسي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2014 ص 69.

- دعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان وليس فرضها من الخارج بقوة.
- التأكيد على الاثر السلبي للصراعات في عملية التنمية السياسية والاقتصادية.[1]

المطلب الثالث :الاتحاد من اجل المتوسط

تبلورت فكرت هذا المشروع من المبادرة الفرنسية بحيث بدأت في شكل عبارات او كلمات في خطاب الرئيس الفرنسي "ساركوزي" وهو وزير الداخلية في (2008) بعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية ،وبالتالي الاتحاد من اجل المتوسط هو عبارة عن وحدة عابرة القومية مقترحة على دول ضفتي المتوسط اساسه التعاون والاندماج، ونشاء اقليم يقتصر على البلدان المطلة على البحر باستثناء البلدان الاوربية الشمالية اما الاعتبارات الداخلية فتمثلت في اعادة بناء النظام الفرنسي على نسق واليات النموذجالانجلو ساكسوني وا ٍغلاق الباب امام الهجرة غير الشرعية وخاصة التي تأتي من العالم العربي والإسلامي، وكذلك رغبة فرنسا الى القيام بالدور المهيمن للإقليم داخل المتوسط، الا ان هذا المشروع لقى اعتراض من قبل المانيا، وبالتالي اعيد النظر في هذا المشروع من قبل دول الاتحاد الاوربي واعتبار المشروع الاتحاد من اجل المتوسط هو عملية برشلونة باعتباره جزئ منها وانه لن يكون بديلا عنها.[2]

بحيث هناك ميزات اساسية لهذا المشروع الفرنسي تمثل في:

- الميزة الاولى :عودة المتوسط الى قلب الاهتمام ونشير الى الاهمية الرهان المتوسطي،خاصة فيما يخص فرنسا وعلى الاخص وضعها في المغرب العربي فالمر ليس رهانا للسياسة الخارجية فقط بل هو موضوع يتعدى ذلك ليصل الى رهان تشكل المجتمع المدني الفرنسي.

[1] هشام صاغور ،**السياسة الخارجية لاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ،مرجع سابق الذكر ص 183.

[2] مخلد عبيد المبيض، **الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة**، مرجع سابق الذكر ص 209.

- الميزة الثانية:والمتمثلة في خروج الاحاد الاوربي عن نطاق جموده والتساؤل عن نجاعة المشاريع المتوسطية السابقة كما ادى ذلك الى تقسيم حقيقي لهذه المشاريع.
- الاتحاد من اجل المتوسط هي فكرة برغماتية المعن عنها خلال التدرج في عملية الاتحاد.[1]

ومنه فان حقيقة مشروع الشراكة الاورو متوسطية يعكس تغير مفهوم الامن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الإستراتيجي من المفهوم الضيق بمعنى الجانب العسكري الى الامن الانساني ،ولابد من القول بان الاتحاد الاوروبي اصبح يتخوف من الانفجار الديمغرافي لمجتمعات جنوب المتوسط خاصة في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاتهم،وتنامي القيم الاسلامية.[2]

خلاصة الفصل الأول: نستنتج مما سبق بأن الإستراتيجية الأمنية الأوربية في مسار تطوري خاصة اذا تعلق الامر بالجانب الأمني الذي شهد تطور ملحوظ بعد الحرب الباردة بسب التطورات الدولية من جهة وسعي دول الإتحاد الأوربي اعطاء صبغة جديدة للحفاظ على الامن والاستقرار من خلال العلاقات الجوارية مع الدول العربية والتعاون والشراكة بغية مواجهة بعض التهديدات التي تمس الجانب الامني بين الطرفين من جهة اخرى.

[1] سماره فيصل ،**البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،الجزائر ، تيزي وزو ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ، (2005 – 2008) ص 53

[2] نبيل زكي، **المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير المبادر ة الفرنسية الجديدة**، على الموقع الالكتروني : 2017/03/07//الساعة 14:45

http://alarab.co.uk/previouspages

المبحث الاول :مفهوم الهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية اليها

المطلب الاول: تعريف الهجرة غير الشرعية

قبل التطرق الى هذه الظاهرة يستوجب ان نفهم الهجرة بصفة عامة ثم ندخل الى صلب الدراسة ألا وهي الهجرة غير الشرعية.

الهجرة في اللغة: من هجر، والهجر هو ترك الشيء او الفعل.[1]

وبذلك فالهجرة تعني الخروج من أرض و الانتقال إلى أخرى و الهجرة ليست فقط الانتقال من مكان لأخر و لكن لها دلالة و أهمية اجتماعية قصوى فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريبا عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية و توزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى.[2]

و تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة جدا و تمثل القوة المؤثرة في زيادة نمو السكان أو نقصانه و تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أو قصيرة.[3]

وبالتالي هي انتقال الفرد او الجماعة من منطقة الارسال او منطقة الاصل (placeorgin) الى منطقة الاستقبال او المكان الوصول (phecof destination) الى منطقة الاستقبال وتنقسم الى نوعين:

---

[1] ناصر بن حمد الحنايا، **الهجرة غير المشروعة، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية،** (تنمية المهارات الادارية في الاحوال المدنية في الدول العربية) المملكة العربية السعودية، 2014، ص 4.

[2] خليل عبد الهادي البدو، **علم الاجتماع السكاني،** دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 63.

[3] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **مدخل الى الجغرافيا البشرية،** دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 1998 ص 65.

- **هجرة داخلية**:بحيث تعني التنقل داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لايتطلب تأشيرات او اذونات مسبقة للانتقال من منطقة الى اخرى داخل الحدود الجغرافية الواحدة [1]
- **هجرة خارجية او دولية** :هي التي يعبر فيها الفرد او الجماعة الحدود الجغرافية او السياسية من دولة الى اخرى بقصد الاقامة الدائمة او المؤقتة[2]

وتصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها وقانونيتها الى:

- **الهجرة الشرعية:** الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الاصلي الى الدولة المستقبلة، بحيث تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم اليها وفقا لأنظمتها وا ٍجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.
- **الهجرة الغير شرعية:** هي التي تعني دخول البلاد دون تأشيرات او أذونات دخول مسبقة او لاحقة.[3]

كما تعتبر ايضا هي انتقال فرد او جماعة من مكان الى اخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو معترف عليه دوليا.[4]

كما تعد الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من اقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذالك او منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة اما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على اراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد

[1] د/عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ،**الهجرة غير الشرعية والجريمة**، مرجع سابق الذكر، ص 12 .

[2] مرجع نفسه ص 21.

[3] مرجع نفسه ص 17.

[4] هشام صاغور، **السياسية الخارجية لاتحاد الاوربي تجاه دول جنوب المتوسط**، ط1، الاسكندرية، 2010 ص 88.

قادما من بلده او من دولة اخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل الى منفذ شرعي او انه خرج من منفذ غير شرعي ووصل ال منفذ غير شرعي وسواء قصد الاقامة المستمرة او المؤقتة فنمط التأثير لديها هو الوجود على اراضيها بغير موافقتها.

ومن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غي الشرعية ايضا، انها الانتقال من الوطن الام الى الوطن الاخر المهاجر اليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا للقانون الداخلي والدولي.[1]

المطلب الثاني: دوافع وأسباب الهجرة العربية غير الشرعية الى اوربا.

لقد تعددت الاسباب والدوافع الى الهجرة غير شرعية وخاصة من الدول العربية نحو اوربا باعتبار القرب الجغرافي والهروب إلى الأمن والاستقرار وبذالك يمكن إعطاء بعض الأسباب المهمة للهجرة غي الشرعية وهي كتالي:

اولا/الاسباب الاقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي من الأسباب المهمة الدافعة لأقدام الأفراد على الهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة أفضل وسعيا وراء تحسين أوضاعها المادية والمعيشية لهم ولأسرهم. فلم يعد الفقر والاحتياج والبطالة المتفشية يقبلها الشباب في أوطانها في هذا العصر لذا تسعى دون النظر الى العواقب إلى التخلص من أعبائها في خارج أوطانها ولو كانت الهجرة الى الوطن الجديد بصورة غير شرعية، من اجل تغيير الوضع المزري والواقع الأليم الذي يعيشونه في وطنهم الأمر الذي دفعهم الى البحث عن فرص أخرى في خارج أوطانهم تلبي طموحا تهم المشروعة في حياة حرة كريمة، وهذه الرغبة

[1] عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية "ندوة الهجرة غير المشروعة "، 2010، ص 4.

والطموح في التغيير لا يمكن إلا أن تؤدي إلى التفكير في حل ناجع وسريع لمشكلة البطالة وانعدام فرص العمل التي يعانون منها في أوطانهم.[1]

ونظرا لعدم توفر فرص الهجرة الشرعية "القانونية المنظمة"،لأسباب أمنية واقتصادية و قانونية تفرضاها الدول المهاجر إليها لحماية مجتمعاتها، ي يبقى أمام هؤلاء الشباب من سبل إلا التفكير الجاد في الهجرة غير الشرعية كحل وحيد المتاح لديهم لتحقيق هدفهم في الدول المتقدمة.[2]

وهكذا نرى إن تفشي البطالة وفقدان فرص العمل أمام الشباب، يعتبر من المنظور الاقتصادي والإنساني من العوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثا عن العمل والعيش الكريم وهكذا عندما تصل البطالة في المجتمع إلى درجات عالية تكون مدمرة للاقتصاد الوطني، ومدمرة للبناء الاجتماعي، وكلا منهما يؤثر في الآخر، بل هي اسباب رئيسية في عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع.

ويخلع العالم الديموغرافي الفرنسي ألفرد سوفي (Alfred Sauvy) إشكالية الهجرة بقوله "إما أن ترحل الثروات حيثيوجد البشر وا ٍما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" .

بالإضافة الى ما تقدم فان البطالة تعتبر السبب المباشر لكثير من المشاكل السياسية والاضطرابات الاجتماعية، لأن من شأنها زيادة عدد الفقراء والمشردين وانخفاض مستوى المعيشة للمجتمع التي تكون دافعا لعدم الاستقرار الاجتماعي و ذلك فإن بعض الدول تواجه تحديات كبيرة وأساسية تعرقل تقدمها ونموها والتي يمكن إجمالها بما يلي:

---

[1] محمد محمود السراني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة الانماط الحديثة التي ستنعقد بالرياض، قسم الجغرافيا جامعة اليرموك، الاردن 2010 ص 4.

[2] ناصر بن حمد الحنايا، **الهجرة غير المشروعة**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (تنمية المهارة الادارية في ادارة الاحوال المدنية في الدول العربية ،2013 ص 6.

الفقر المدقع أعباء الديون الثقيلة نقل خطير في الاستثمار تأثر الاقتصاد الموحد بتدهور الأسعار في السوق العالمية.[1]

ثانيا/العوامل الاجتماعية: إن المركز الاجتماعي كان في السابق يمكن تحقيقه من خلال التحصيل الدراسي والحصول على شهادة جامعية أو مهنية غير أن الشباب لم يعد اليوم يتجه إلى التعليم على أنه مسلك للحصول على عمل أو الخلاص من الفقر ولا هي وسيلة للرقي الاجتماعي بل أصبح يتحقق حسب رأييهم بوسائل أخرى بعيدا عن التعليم والمعاهد من خلال استغلال الفرص المتاحة و امتلاك بدائل كفيلة بتحقيقه. وبالتالي فإن الإقدام على عملية الهجرة السرية إنما هو تعبير من هؤلاء الشباب عن رغبة ملحة لتغيير واقعهم الاجتماعي .

إن سعي الشباب إلى بناء حياة كريمة ومستوى معيشي و اجتماعي أفضال له ولأفراد أسرته يبقى من الدوافع الرئيسية للإقدام على الهجرة غير الشرعية، كما أن الأثر الذي يظهر على المهاجرين (فيما إذا نجحوا في مسعاهم) عند عودتهم إلى بلدانهم خلال فترة الإجازات الصيفية والأعياد لها دورها الكبير في تحفيز الآخرين على الهجرة بنوعيها (الشرعي وغير الشرعي)، وهذا التغيير الملحوظ على المهاجرين يكرس لدي الشباب فكرة المغادرة على اعتبار أن سبيل الهجرة يُعد لديهم الطريقة المثالية لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقها في مجتمعهم.[2]

---

[1] مصباح عياد ابو خشيم، محمد رميز الدين غزالي، كمال نور الدين، **اسباب الهجرة غيرشرعية عبر ليبيا الى اوربا (المقترحات والحلول)**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4 ، العدد 7، يوليو 2014 ص 83-84.

[2] محمد محمود السراني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة الانماط الحديثة التي ستنعقد بالرياض، قسم الجغرافيا جامعة اليرموك، الاردن 2010 ص 5.

لذلك يصبح المهاجر نموذجا يسعى إلى محاكاته الآخرين من اقرأنهم أو أصدقائهم وأقاربهم، الأمر الذي جعل الهجرة غير الشرعية السبيل الوحيد لتحقيق الرقي الاجتماعي والحل لكثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية التي لا تنتهي ومن ذلك نجد أن "بعض البحوث الميدانية على المهاجرين تؤكد أن المشاكل العائلية والاجتماعية كانت سببا آخر لقيام الهجرة وهي مشاكل جوهرية مردها التعارض بين تطلعات هؤلاء الشباب وما هو عليه محيطهم الاجتماعي من إمكانيات اقتصادية واجتماعية محدودة.[1]

ومن الأسباب أيضا ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسري داخل دولة منشأ الهجرة وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير المشروعة ووجود أقارب في البلد المستقبل للهجرة غير المشروعة، وكذا الأسباب الدينية التي تظهر الاضطهاد الديني والسعي لفرض الفكر المذهبي أو البحث عن بيئة أكثر أماناً لنشر المذهب الديني إلى تعزيز الهجرة غير المشروعة.[2]

ثالثا/العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في حمل الناس الى الهجرة على مر التاريخ، هربا من الاضطهاد السياسي أو الديني أو العرقي أو نتيجة تحول الصراع السياسي الى صراع عسكري دموي أو صراع قبلي مما يدفع الذين لا قدرة لهم لكي يكونوا طرفا في هذه الصراعات فيفضلون ترك أوطانهم طلبا للأمان.

وبالتالي فإن من العوامل السياسية القسرية التي تدفع الناس إلى الهجرة، ممارسة القوة المفرطة والتهديد بالسلاح والاستيلاء على أراض وممتلكات الغير بالقوة والتدخل العسكري

[1] كمال فيلالي، **الهجرة والحراك والنفي واثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي**، سلسلة اعمال وملتقيات ،مخبر الدراسات والبحوث حول الرحلة والهجرة، جوان 2010 ص 152.

[2] محمد محمود السراني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال** مرجع سابق الذكر ، ص 7.

الخارجي سواء بقصد الاحتلال أو أجراء عمليات عسكرية تأديبية ضد دولة في نزاع حدودي او سياسي معها.[1]

ومن ناحية اخرى يجب على البلدان فتح حدودها لهذه الفئة المضطهدة من جحيم الحروب بطريقة مشروعة فلا خيار امامهم سو الهجرة الغير مشروعة مهما كانت العواقب ونجد ان الدول العربية وخاصة في السنوات الماضية شهدت موجات ثورية دامية مثلا في العراق وفلسطين والسودان والصومال وليبيا ....الخ وما اصطلح عليه بثورات بالربيع العربي بحيث انتشرت الفوضى وانعدام الامن وتفشي الفساد الاداري وانعدام الديمقراطية وسيطرة الديكتاتورية.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنَ العوامل السياسية هي من أهم العوامل المؤثرة والدافعة الى الهجرة وخاصة غير الشرعية منها وقد أشار الى ذلك عدد من الباحثين والمفكرين مؤكدين على أنّ كثرة النزاعات والاضطرابات السياسية الداخلية هي من الاسباب المباشرة للهجرة لأنها كما ذكرنا فيما تقدم تلعب دورا خطيرا في دفع المواطن للإحساس بالظلم وسلب الحقوق وا ٍهدار كرامته الإنسانية، مما يحفزه الى الهجرة من وطنه الاصلي ولو بصورة غير شرعية مفضلة ان يتحمل المشاق والصعاب خلال رحلته على البقاء في وطنه وهو مهدور الكرامة وليجد لقمة عيش كريم.[2]

المطلب الثالث : معابر الهجرة العربية غير الشرعية الى اوروبا

أولا/ معبر دول المغرب العربي لتيارات الهجرة غير المشروعة من افريقيا الى اوربا : تعد دول المغرب العربي من المعابر الرئيسية للهجرة غير الشرعية الى معظم دول اوروبا

[1] مصباح عياد ابو خشيم، محمد رميز الدين غزالي، كمال نور الدين، **اسباب الهجرة غيرشرعية عبر ليبيا الى اوربا**، مرجع سابق الذكر ص 82.

[2] حمدي شعبان ،**الهجرة غي المشروعة (الضرورة والحاجة)**، مركز الاعلام الأمني مصر ،ص 7.

وتوضح بيانات منظمة الهجرة الدولية ،ان حجم الهجرة غير المشروعة الى دول الاتحاد الاوربي تصل الى نحو 5,1 مليون شخص، غالبيتهم من دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحيث كانت توجهاتهم في الغالب الى اسبانيا عبر البحر ماعرضهم الى الأخطار وكذلك الى الاراضي الايطالية ومالطا، وتشير المفوضية الامريكية لشؤون اللاجئين ان غالبية المهاجرين لقو حتفهم غرقا بحيث يلاحظ بان الفقر دفع بالأفارقة الى اجتياز الحدود املا في الدخول الى اوروبا، ما أصفر عن ذللك الكثير من الضحايا من تلك المحاولات.[1]

بحيث ان هذه الهجرة المتتالية تسلك الممرات البرية ثم التوجه بحرا الى اوروبا ومن بينها نجد معبر موريتانيا كمعبر جديد اتجهت اليه الهجرات غير الشرعية من السنغال وغينيا بيساو وكذلك الحدود الليبية احد المعابر لهجرة الافارقة الى دول الاتحاد وخاصة ايطاليا وخاصة من ايريتيريا وتشاد وا إثيوبيا، بالإضافة الى بلدان الشمال الافريقي مثل الجزائر التي تعتبر بوابة افريقيا ومصدر للمهاجرين غير شرعيين الى ايطاليا واسبانيا وفرنسا عن طريق البحر الابيض المتوسط الجانب المغرب وتونس ايضا مثلها مثل الجزائر المطلة على البحر،[2]

وشهد الطريق الوسطي للبحر الأبيض المتوسط أوسع موجات الهجرة وأسرعها نمواً، إذ بلغ عدد الوافدين إلى إيطاليا وحدها 170,000 شخص في عام 2014،أي ما يفوق بأربع مرات عدد الوافدين المسجلين في عام 2013، وهو أكبر الأرقام المسجلة 50، وارتفع عدد المغادرين من تونس وليبيا منذ انتفاضات عام 2011، ومن مصر منذ عام 2013 . وفي عام 2014، شكل المهاجرون من ليبيا حوالى 90 في المائة من الوافدين إلى أوروبا

[1] احمد عبد العزيز الاصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، ورقة عمل لندوة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2010 ص 26.

[2] عثمان الحسن محمد نور ،د ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ،مرجع سابق الذكر ،ص41-42.

عبر المتوسط، في ارتفاع كبير عن الأعوام الماضية، على أثر تردي الوضع الأمني في البلد ، بحيث يواصل المهاجرون استخدام الممر الغربي للبحر المتوسط اذ تم رصد اكثر من 4,755 شخصا في 2014 منهم من الجزائر والمغرب على هذا الطريق ونسبة اللاجئين الذين يسلكون هذا الطريق اقل نسبة من النسبة التي تعبر الطريق الوسطي للبحر الابيض المتوسط.[1]

ثانيا/معبر تركيا للمهاجرين من منطقة الشرق الاوسط الى اوروبا عرفت تركيا كمحطة عبور (ترانزيت) للمهاجرين من منطقة الشرق الاوسط الى اوروبا الشرقية بحيث انها تستقبل الالاف من المهاجرين سواءا من ايران والعراق ودول اسيوية اخرى ممن يرغبون في الهجرة الى البلدان الاوروبية بحثا عن فرص العمل في ايطالية وفرنسا وبلجيكا وهولندا بحيث ان ترانزيت تعتبر هجرة مؤقتة الى دول معنية عن طريق دولة اخرى مثل تركيا هي معبر الى بعض الدول الاوربية مثل اليونان وايطاليا وفرنسا .[2]

بحيث ان هذه العملية تقوم على تزوير تأشيرات الدخول خلال النزول الى مطارات الدول الاوربية بصفة عابرين ترانزيت ولكن بعدها يقوم المهاجر بتمزيق جوازات السفر التي يحملها اللجوء الى هذه الدول وعدم استكمال وجهته المنصوص عليها في تأشيرة السفر.[3]

ثالثا/ معبر مصر من افريقيا الى أوروبا: يمثل المهاجرون المصريون احدى المجموعات المستهدفة من قبل دوائر المهربين ،داخل منطقة الشرق الاوسط وخارجها ويلاحظ ان هجرة المصريين هجرات انتقالية، بحيث كانت تقتصر الى نوعيات خاصة من الأكاديميين

---

[1] ريما خلف، وليام لاسي سوينغ، الامم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية،**الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، 2015 ص 21.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مرجع سابق الذكر ص 55.

[3] احمد عبد العزيز الاصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة**، مرجع سابق الذكر، ص 32.

المختصين والمهنيين من حملة الدرجات العلمية العالمية لطلاب العلم و الباحثين ،بحيث أصبحت الهجرة في ارتفاع كبير بسبب النمو السكاني وارتفاع معدلات البطالة في مصر وصعوبة الحصول على التأشيرات الدخول والإقامة ويذللك اصبح استعمال الهجرة غير الشرعية مثل القوارب والصفر الى ليبيا وقبرص واليونان ،وباعتبار مصر معبر الى دول اوربا وخاصة لدولة السودان التي يقوم مهاجروها بالدخول الى مصر ثم التوجه الى الدول الاوربية بسبب النزاعات والحروب الاهلية والأوضاع الاقتصادية والسياسية.[1]

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مرجع سابق الذكر، ص 60.

المبحث الثاني : البعد الامني الاوربي لظاهرة الهجرة العربية غير شرعية

المطلب الاول : المفهوم الاوربي للأمن في المتوسط

ان اوروبا استطاعت ان تخلق وضعا قائما يطبع علاقاتها الخارجية وخاصة مع دول الضفة الجنوبية، بحيث عملت على كيفية بناء الذات والتعامل معه وتطوير الهوية وتعديلها خدمة للمصالح حسب تطور الاوضاع والطرف الاخر وبذلك الاهتمام لما يحدث في المنطقة وعقد وضع اقليم على العلاقات مع الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط والعمل على الحوار شمال جنوب.[1]

ان الجانب الامني كان دائما الجانب الصعب في نظرة اوروبا لمنطقة المتوسط لان الاطراف الاوربية تولي المسالة الامنية في المتوسط اهتماما بالغا وتجعله في صدارة سياساتها واستراتيجياتها مع العلم ان المسالة الامنية مسالة معقدة جدا خاصة بين العوامل والمتغيرات التي تكون اخطر واقل وضوحا عند التعامل مع دول غير مستقرة نسبيا مثل دول الجنوب.[2]

فمنذ نهاية التسعينيات اصبح الاطار العام للأمن الاوربي في الجهة المتوسطية لا يخضع لمنطلق توازن القوى او النووي بل يخضع اكثرا لتوازنات جديدة فرضت نفسها، هذه التوازنات هي نتاج تحولات معقدة خاصة بتلك المتعلقة لتحول بناء نظام إدراك التهديد بعد بروز ما يسمى تهديدات الجنوب التي اصبحت تشكل قاعدة لبناء اقليم امني معرفي في الجهة المتوسطية وهو ما اشار اليه الاستاذ ربرتو اليبوني (roberto aliboni) في قوله: الدول الاوربية تميل الى تقدير ان القدرات العسكرية لدول الجنوبية لاتشكل تهديدا ....لكن

---

[1] الشاذلي العيارين، **افاق والتكامل في البحر البيض المتوسط :الخيار الاوربي في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، تحرير محمد محمود امام، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ص 57.

[2] عزيز نوبي، **الواقع الامني في منطقة المتوسط** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2011 ص 182.

العوامل السوسيو- سياسية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن ان تتحول الى تهديد في المستقبل اين ترتكز الاهمية الاستراتيجية للبحر الابيض المتوسط من منظور اوروبي في مواجهة التهديدات الجديدة وخاصة الهجرة العربية غير الشرعية نظرا للقرب الجغرافي والتقارب التاريخي وحضارة البحر المتوسط لدول الجنوب ودول الشمال.[1]

وبذلك يتضح المفهوم الاوربي لأمن انه يمتد ليشمل الامن السياسي، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والثقافي، بعد ان تغير مضامين الامن من الامن العسكري الى الامن الانساني بحيث يتطلب حماية الانسان من اي خطر او تهديد يمس بحياته وظروف معيشته وحتى ثقافته ومنه قامت على مبدأين اساسيين يتمثلان في عدم المساس بسيادة الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي والتأكيد على السياسة الامنية الاوربية المشتركة بشكل جماعي.[2]

وبالتالي من خلال كل ماسبق يتعين ان الاهمية المركزية للبحر المتوسط جعلت منه قضية امنية الى قضية محورية تهم العالم كله لهذا السبب كان لهذه القضية وزنا خاصا عند وضع الاطار العام للمنظومة الاورو- متوسطية الجديدة عن ادراك بان مفهوم الامن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي وحده بمفهوم حماية المجتمع ، او الخارجي بمفهوم الحدود اذ اصبح المفهوم اصبح يتسع جغرافيا ليشمل المحيط الجيو- سياسي للمجموعات الاقليمية وقد ينجر عن هذا الاتساع تأثير متبادل بين الدول مما يعني

[1] خديجة بتقة، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية ، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013- 2014 ص 47-49.

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الامني الأوربي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط** ، مرجع سابق الذكر، ص 134.

ان في حالة وجود حالات توتر وعدم استقرار السياسي او الاقتصادي في بلد من بلدان المتوسط فانه بالضرورة يكون له اثر سلبي مباشر على بلدان الاتحاد الاوربي .[1]

المطلب الثاني : تأثير الهجرة العربية غير شرعية على الامن الاوربي

ترى دول الاتحاد الاوربي ان الهجرة العربية غير الشرعية تمثل خطرا عليها من عدة جوانب سواء الامنية او الاقتصادية او الاجتماعية بحيث ان النظرة الاولى لهجرة والهجرة غير الشرعية كانت نظرة ايجابية حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة بين الطرفين (المصدر والمستقبل) باعتبار الاستفادة من العمالة، بحيث مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد الى اخر بدا يظهر لهذه الهجرة غير الشرعية سلبيات وآثار لها تداعيات على الدول الاوربية ولقد حددت دول الاتحاد الاوروبي اهم التأثيرات التي تنجر عن الهجرة غير الشرعية ولعلى من ابرزها :

- الاخلال بالبناء الديمغرافي: في حالة استمرار الوضع الذي يمكن معه ان يقلب التوازن السكاني ،بحيث يصبح العنصر المهاجر يشكل اغلبية السكان .
- الاخلال بالجوانب الامنية: اذ ان المهاجرين غير الشرعيين من المحتمل ارتكاب جرائم وزعزعة الامن بالدول الاوربية نتيجة عدم وجود مناصب عمل لهم.
- الاخلال بالوضع الاقتصادي: بتنافس اليد العاملة المهاجرة اليد المحلية خاصة وأنها هجرة غير شرعية.[2]

وما يهمنا في هذه الدر اسة هو التطرق الى الهجرة العربية غير المشروعة الى اوربا في ضل تنامي وتأزم الاوضاع في الدول العربية التي شهدت ثورات دامية او ماصطلح عليها بالحراك

[1] قاسم نادية، ندوة برشلونة: **هاجس الامن والاستقرار في البحر الابيض المتوسط**، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002 /2001، ص 23.

[2] حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)** مركز الاعلام الامني ، مصر،،ب. س. ن ص 10، متحصل عليه من الموقع:https://www.policemc.gov.bh في يوم 2017/04/14 على الساعة 15:30

العربي وأثرها على الامن الأوربي بحيث سنقوم بإعطاء لمحة على لهذه الثورات والبعد الاوربي لها.

اولا:احداث الحراك العربي

اطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية مثلت حركات احتجاجية سلمية كبيرة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال اواخر عام 2010 ومطلع 2011 والتي مازالت قائمة حتى اليوم، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي اطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تتدرج ايضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي ّ وسوء الأحوال ألمعيشية إضافة إلى التضييق السياسي ّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.[1]

1/اسباب الحراك العربي: وسنوجز بعض الاسباب الاخرى لاندلاع هذه الثورات والاحتجاجات كالأتي :

- **الاسباب الداخلية** : بحيث كانت لها دور بارز في اندلاع هذه الثورات منها ماهو اقتصادي ومنها ماهر اجتماعي وسياسي وثقافي وسنقوم باختصارها في النقاط التالية :

ü التخلف الاقتصادي في الدول العربية لأنها تعتمد على واردات النفط او السياحة

[1] ريم محمد موسى، ورقة بحثية: **بعنوان الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي**، قسم العلوم السياسية ، جامعة بحري ،الخرطوم: متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_seven/reem.doc

- تزايد في عدد السكان حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2009 الى 335 مليون نسمة بحيث يعانون غالبيتهم من النقص في الدخل الفردي وانتشار الامية والفقر.[1]
- انتشار الانظمة التسلطية والاستبدادية وبالتالي غياب التداول السلمي على السلطة وغياب الديمقراطية والتعددية السياسية
- الانقلابات العسكرية على الحكام
- الخلافات الاثنية والعرقية داخل البلد الواحد.[2]

- **الاسباب الخارجية:** وتتمثل في التدخلات غير المباشرة مثل الدعاية والإعلام والتدخل في شؤون الرؤساء مثلما حدث في مصر. ايضا تدخلات حلف الناتو التي زادت من حدت هذه الثورات بالتدخلات العشوائية وا إحداث خسائر مادية ومعنوية مثلما حدث في ليبيا سعيا لإسقاط نظام القذافي، وبذلك نقول ان دور القوى الخارجية الاقليمية والدولية التي قامت بتعميق حالة الضعف والانقسام داخل المجتمع الواحد.[3]

ومن هذه الاسباب نفهم ان هذه الثورات تمثلت في فيما يسمى المرحلة الانتقالية حيث تعتبر مرحلة من اجل تحقيق النجاحات المرضية داخل الدولة وتفادي الصدمات والإخفاقات من اجل تغيير الوضع القائم والمزي الذي تلى الثورة الغير خلاقة ويجعل من هذه المرحلة نقاط استفهام عديدة بمعنى النجاح او الفشل او النجاح الجزئي بحيث يسود الشك والغموض من جهة والحماس والتفاؤل من جهة اخرى ولعلى من ابرزها عدم توقع وجود عنصر المفاجئة في انتشار الثورات بشكل فوضوي حيث تطورت الاوضاع وجعلت هناك فراغات

---

[1] نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجية السياسية الراهنة**، دار نقوش للنشر عربية، الطبعة الاولى، تونس، 2013 ص 36.

[2] مجموعة من الباحثين اعداد وتقديم محمود حيدر، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو – استراتيجية للحراك العربي** مر كز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، الطبعة الاولى، بيروت، 2012 ص 76.

[3] خليدة كعسيس، خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، استاذة العلوم السياسية جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص 7.

عديدة التي دعت الى التدخلات الاجنبية مما ادى الى تأزم في هذه الثورات وادى الى الصراعات بين الليبراليين والعلمانيين والإسلاميين كما حصل في ليبيا والتدخل الفرنسي ومحاولة فرض السياسة الاوربية الامريكية، وبالتالي اصبحت المرحلة الانتقالية هو اخلال في موازين القوى والمصالح والتحالفات الداخلية والخارجية القائمة.

بحيث دعى الغربيون الى الاصلاح والضغط عليها حتى لاتصل اليها رياح الثورة، حيث اختلطت الامور وجعلت العالم العربي يتخبط عاجز عن تغيير هذه الاوضاع التي ادت الى استعمال الاسلحة العسكرية مما انجرى عنها خراب وخسائر مادية وبشرية.[1]

ومنه غاب الامن والاستقرار والانقسامات داخل البلد الواحد ونشوب بعض المشاكل الحدودية بسبب دخول البلدان المجاورة التي تشهد استقرار مما ادى الى وجود تهديدات متنوعة من ارهاب وجرائم وبروز الهجرات الغير الشرعية سواءا عن طريق البحر او البر مما اوجب تخوفات الدول المجاورة على اقاليمها وأمنها، وبالتالي فالاستقرار السياسي ولاجتماعي في المنطقة لايتحقق بالترسانات العسكرية او الاجراءات الامنية وا ٍنما بإنهاء سياسي وثقافي بكل موجبات الاحتقان والتوتر لان تعزيز اوسط العلاقة الايجابية بين الدولة والمجتمع وتعميق اسباب الرضا بين الطرفين هو الذي يحقق الاستقر ار ويحافظ على الامن ،ويمكن الجميع من مواجهة صعوبات الداخل وتحديات الخارج.[2]

ووفقاً لهذه التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشي وتتوافق مع المصلحة الوطنية.

هنالك بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث حسب القوى التي من الممكن ان تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فيها الثورات العربية:

---

[1] جواد الحمد، **ادارة المرحلة الانتقالية ما بعدد الثورات العربية**، شهرية الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، طبعة الاولى، عمان، 2012 ص 21-22.

[2] محمد الاحمري، **مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي**، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية، الطبعة الاولى، قطر، 2013 ص 169.

Ø **سيطرة الإسلاميين:** حيث شهد الشرق الأوسط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف ، مما كان له كبير الأثر على مجرى العلاقات الدولية لدول المنطقة بما فيها الدول العربية، وأدى إلى توتر العلاقات مع الغرب خاصة بعد التفجيرات الإرهابية التي تقوم بها الحركات الإسلامية.[1]

Ø **سيطرة الجيش:** وهو احتمال يقوم على سيطرة الجيش على السلطة ولكنه لا يمكن حدوثه إلا في ظل توفر مناخ مناسب وذلك في حالة عدم اتفاق القوى السياسية على شكل النظام السياسي وا ٍفشاء الفوضى وحدوث الحروب الأهلية ، المتطرفين على السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية معادية للغرب وحليفة مع القوى الإر هابية.[2]

ومن هذه الفوضى التي تعيشها الدول العربية ادت الى التشتت وتشرد المكان وطلب اللجوء الى الدول الاوربية مع وصول جماعي للمهاجرين بحيث شكلت هذه التحركات احيانا توترات في الدول الاوربية والتي دعت الى التحكم في الحدود بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (frontex).[3]

2/مواقف الاوربية اتجاه هذه الثورات: نوجزها الى موقفين:

- **الموقف الأول** : اتسم بالحياد والسلبية والمخجل من الثورات العربية وقد بدأ هذا الموقف واضحا في كل من تونس و مصر والبحرين واليمن موقف جاء ليتناغم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدثت بها الثورات مع الإتحاد الأوروبي نتيجة للإرث التاريخي لذلك الإتحاد الذي اضطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفا إستراتيجيا له من الناحية الاقتصادية والسياسة العسكرية.

[1] ريم محمد موسى، **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي**،مرجع سابق الذكر ص 23.

[2] وليدة ساعو، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات بالمنطقة العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر ، 2013-2014 ص 91.

[3] حميد دباشي، **الربيع العربي وانتهاء حقبة مابعد الاستعمار**، مركز الجزيرة للدراسات، الإمرات، 2012 ص 12.

- **الموقف الثاني:** اتسم بالحازم والمتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا ولعل الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا ومما يجري بسوريا حاليا يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار و الموقف الأمريكي الأوروبي ولعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه عليه الأحداث من محاولة التخلص من نظام شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية ولعل الدور السوري في لبنان والعلاقات الطيبة التي تجمع سوريا بإيران هي السبب الرئيسي وراء ما تتعرض لها سوريا حاليا من مؤامرة دولية ،ليس الهدف منها تحقيق الديمقراطية و الحرية للشعب السوري بقدر ما تهدف إلى القضاء على النظام السوري و بالتالي تحقيق أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين في المنطقة من إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد.[1]

ثانيا: انعكاسات الهجرة العربية غير الشرعية داخل الاتحاد الاوربي

لقد تعددت العلاقات المتراكمة الاوربية العربية بتعدد مستوياتها لتظهر مبدئيا التداعيات السلبية لثورات العربية على اوربا ككتلة واحدة بحيث تشير الى تأزم عناصر القوة الاوروبية وبذلك وجه الربيع العربي ضربة قوية لمسارات الهجرة الى الدول الاوربية وبذلك تلقت اوربا موجة من المهاجرين غير الشرعيين وا ٍتلاف سياساتها في الحد من هذه الظاهرة بعد سقوط انظمة لأوربا كنظام معمر القذافي وزين العابدين بن علي اذ كان النظامان يحصلان على مساعدات مالية من الدول الاوربية في مقابل الحد من هذه ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[2]

---

[1] خليل سامي أيوب، "**موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية**"، الحوار المتمدن، (العدد 3565) في يوم 2017/04/04 على الساعة 21:20

://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.

[2] عبد النور عنتر، **اوربا وصعود الاسلامين للحكم في ظل الجوار العربي المتوسطي**، تقرير الدوحة مركز الجزيرة للدراسات 2012 ص 4.

بحيث تختلف التهديدات للهجرة غير الشرعية على المجتمعات و الدول الأوروبية المستقبلة وهذا ما جعلها ظاهرة خطيرة خاصة في العشرية المعاصرة، و هذا في الأساس راجع إلى تزايد تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأوروبي خاصة بعد الثورات العربية في كل من تونس، ليبيا، مصر، و سوريا التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم ، و سعيهم لتحقيق أمنهم ما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق امنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم. بحيث رصدت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي (فرونتكس)، في 2014 التدفّق الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين صوب أوروبا في الشهور الأربعة الأخيرة فقط، فقد تمّ رصد دخول أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا في الشهور الأربعة الأولى من العام 2014، مقارنة ب 40 الف مهاجر دخلوا اوربا في العام 2013.[1]

وسنوجز بعض مظاهر هذي الانعكاسات في النقاط التالية:

- ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط ، شمال إفريقيا، انتشر في المجتمع الأوروبي و أصبحت بذلك تهدد استقراره و أمنه خاصة شبكات التجارة بالبشر و الدعارة و استخدامهم للعمل في سوق الدعارة خاصة من دول شرق أوروبا مثل : دول البلطيق ، أوكرانيا، رومانيا، دول البلقان، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير الرشوة ، الاختلاس و جرائم الاعتداء على

[1] محمد مطاوع، **الاتحاد الاوربي وقضايا الهجرة، الاشكالية الكبرى ولاستراتيجيات والمستجدات**، مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، د. س. ن، ص 22.

الأشخاص ، جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين التي تتشارك مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو التشكيلات الإجرامية.[1]

- تنامي الأحياء العشوائية و تدني الخدمات الضرورية و كذا تدهور البيئة و أيضا مشكلة الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية للدول الأوروبية و كذا دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي مثل: التسكع، البطالة و التسول والزواج الصوري والزواج الأبيض وغيرها.
- لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل و كذا شروط قاسية للعمل، إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيين الأصليين.[2]
- زيادة اللاجئين في كل دول الجوار وتزايد التخوف من الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية هربا من النزاعات والصراعات الدائرة في تلك الدول العربية .
- الاخلال بالنواحي الامنية من خلال انتشار الجرائم وتكوين عصابات مسلحة وتفشي ظاهرة السطو العشوائي لممتلكات الدولة او الاشخاص .
- دخول المهاجرين في تنظيمات ارهابية حسب دول القوس اللاتيني وتحوم الشبهات حول المسلمين منهم على وجه الخصوص وقيامهم في عمليات تفجيرية .[3]

---

[1] عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، جامعة نايف العربية لعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية،2010.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، مرجع سابق الذكر، ص 82.

[3] ليندة عكروم، **تأثيرات التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار بطبوطة للنشر والتوزيع، 2011 ص 96.

- كما ان الحركة الواسعة داخل الاتحاد الاوروبي للمهاجرين غير الشرعيين ادى الى نقل الامراض المعدية (خاصة الفيروسية منها) والى انتشار الجريمة وتجارة المخضرات والسلاح والأعضاء وغيرها من المخاطر .[1]
- اعتبار المسلمين الاوربيين ان القيم الاوروبية قيم ضالة ضد المسلمين الوافدين اليها ، اضافة الى التحرر من التقاليد والانفصال عنها تماما نظرا للتمييز السياسي.[2]

كما لايخفى رد الفعل الاتحاد الاوربي تجاه الثورات تمت من خلال اعادة النظر في العلاقات مع دول الجنوب المبنية على المصالح الاقتصادية والتاريخية ،ومن جهة اخرى اعادة النظر في مسار برشلونة والحوار من اجل المتوسط وبالتالي عززت الانتفاضات العربية الوعي الاوروبي بالدور الجيوسياسي لتركيا في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط .[3]

[1] الاستاذة سهام حروري ، **الهجرة غير شرعية وسياسة الجوار**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر ،جامعة بسكرة، د س ن، ص 347.

[2] مجموعة باحثين، **الاسلام الاوربي صراع الهوية والاندماج**، مركز الاسبار للحراسات والبحوث، الطبعة الاولى 2010 ص 33.

[3] سير مايكل لي، **الدور التركي في المتابعة المتوسطية للثورات العربية**، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط، دار فضائيات للنشر والتوزيع عمان، 2012، ص 55.

المبحث الثالث اليات الاوربية المعتمدة في مواجهة الهجرة العربية غير الشرعية وأزمة اللاجئين العربيين

المطلب الأول: أليات الاتحاد في مواجهة الهجرة العربية غير الشرعية

لقد اعتمد الاتحاد الاوربي من عقد من الزمن الى تشكيل اطار استراتيجي في العمل الجماعي من اجل حماية حدوده وأفراده من الهجرة غير الشرعية التي تاتي من جنوب المتوسط بحيث انشئت العديد من الاليات لمحاربة هذه الظاهرة العابرة الى الحدود وسنعطي اهم هذه الاليات في النسق التالي:

اولا/الالية الأمنية: بحيث عملت على تكثيف الادوات الامنية لمحاربة الهجرة السرية من بين الادوات وكالة فرونتكس وهي هيئة متخصصة بتنسيق العملاتي بين الدول الاعضاء في ميدان حماية الحدود (border security) تعرف باسم (frontex) نشأها الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود والشواطئ الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية وحمايتها في حالة الطوارئ[1] ومنها تفعيل الية جديدة تسمى **رابيث** (التدخل السريع على الحدود يستخدم بطلب من دواة عضو وتم نشرها اول مرة في اليونان في 2010 وعملية هرماس غرب المتوسط وعملية تريتون التي اطلقها فرنتاكس عقب توقف العملية الايطالية **ماري تستورم** التي اطلقتها اليونان في سنة 2012 التي سمحت بانقاض ألاف المهاجرين من الغرق والموت.[2]

[1] محمد مطاوع، **الاتحاد الاوربي وقضايا الهجرة، الاشكالية الكبرى ولاستراتيجيات والمستجدات**، مرجع سابق الذكر ص30.

[2] **وكالة حراسة الحدود الاوروبية متحصل عليه من الموقع:**

في يوم 2017/03/15، على الساعة u21:15 http://www.frontex.europa.e

كذلك نجد قوات **الأورورفورس** هي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا ،بحرا لاعتبارات أمنية و إنسانية ، تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط :فرنسا ،ايطاليا، البرتغال، اسبانيا، تتشكل من قوات برية (euro_force) و قوات بحرية (marforce_euro) مهمتها حماية امن و استقرار الحدود الجنوبية الأوروبية، و في عام 2002 شكلت أوروبا قوات التدخل السريع (the rapid reaction force).[1]

اتفاقية شنغن: 1985-1990 وتشنجن هي بلدة صغيرة في لكسنبورغ توجد في موقع استراتيجي على الحدود مع كل من فرنسا والمانيا وقعت على التفاقية الدول الثلاثة اضافة الى بلجيكا وهولندا ثم بعد بحلول 2005 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ليصبح عدد اعضائها 26 بلد اوربي منها 22 بلد من الاتحاد الاوربي ماعدا بريطانيا والد نمارك وايرلندا وأربعة خارجة هي سويسرا ايسلندا النرويج وليشنشتاين، تقوم هذه الاتفاقية على ازالة الحدود بين الدول وا ٍعادة نقاط المراقبة بشكل مؤقت على حدودها في حال وجود خطر كبير على النظام العام أو الأمن الداخلي أي لمدة لا تزيد عن 30 يوما.[2]

نظام المعلومات (VISA):

نظام المعلومات فيزا(VIS): الذي يتألف من النظام المركزي وتكنولوجيا المعلومات التي تحوي بنية تحتية للاتصالات يرتبط هذا النظام المركزي بالنظم الوطنية، نظام المعلومات (VIS)، يربط القنصليات في دول خارج الاتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية للدول شنغن،و يقوم بمعالجة البيانات والقرارات المتعلقة بطلبات التأشيرة للإقامة القصيرة للزيارة أو العبور إلى منطقة شنغن.

[1] فريجة لدمية، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة، الجزائر، 2009-2010 ص 113.

[2] جون بيندر وسامون استرود، **الاتحاد الاوربي** ترجمة خالد غربي علي الطبعة الاولى، بيروت، 2015 ص 98.

الغرض من هذا النظام تسهيل إصدار التأشيرات VIS، يمكن حرس الحدود للتحقق من أن الشخص الذي يقدم على تأشيرة غير حاملها الشرعي وتحديد الأشخاص الذين يحملون وثائق مزوره باستخدام البيانات البيومترية للتأكد من هوية حامل التأشيرة.[1]

في ظل التطورات الحاصلة والتي أفرزتها الأنظمة العربية ،خلقت الثورات العربية في شمال إفريقيا في عام 2011توترات بين فرنسا وا يطاليا ،ففي منتصف أفريل 2011 أغلقت فرنسا حدودها أمام مطارات تحمل مهاجرين غير شرعيين إلى ايطاليا مستندة إلى ما تنص عليه اتفاقية شنغن حيث يتم مراقبة الحدود السياسية في حالة وجود تهديد للأمن العام، حيث أن ايطاليا في وقت سابق منحت تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر لأكثر من 20.000 من مهاجرين غير شرعيين تونسيين الذين وصلوا إلى ايطاليا وهذا ما جعل فرنسا تتهمها بخرق اتفاق شنجن.[2]

نظام شنجن للمعلومات (Schengen Information System SIS) والنظام المتكامل للمراقبة الخارجيةSIVE التي هي تتكون من الحروف الأولى لاسم النظام باللغة الإسبانية، 56 مثالين واضحين لهذه الاستراتيجية. أما المستوى الثاني فقد تضمن نشر أنواع أخرى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإخراج (externalisation) مراقبة الحدود خارج محيط الاتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] Visa Information System(VISA)،Official Website Of The European Commition،le 4/4/2017،au:20:17،http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/visa-information-system/index_en.htm.

[2] أحمد طاهر، اختبار شنجن: **سياسات الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية** متحصل عليه من الموقع : في 2017/04/12http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643509&eid=52 ساعة 15:00.

[3] سعيد الصديقي، **تشديد الرقابة على الحدود وبناء الاسوار لمحاربة الهجرة:** مقارنة بين السياستين الامريكية والإسبانية، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا رؤى استراتيجية 2013 ص 106.

دور الشرطة الاوربية (EUROPOL) قامت بتنسيق هذه التحركات والتحقيقات التي تتسم على مستوى الاتحاد الاوربي ، ودعم فرق البحث المشتركة بحيث كل دولة من الاتحاد هي المسئولة عن مهام القبض والتفتيش والمطاردة عملا وفق السيادة الوطنية.

بحيث عملت في سنتي 2010-2011 على انشاء مشروع محاربة الهجرة غير الشرعية وشبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية بحيث شاركت فيه الاستخبارات الجنائية ذات الصلة مع اليوروبول، الى جانب الكلية الاوروبية للشرطة (CEPOL) التي تعمل على تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة ومحاربة الاخطار العابرة للحدود التي يعتبر تهريب المهاجرين احدها وخاصة اذا تعلق الامر بالمراقبة على الحدود.[1]

بالإضافة الى عدة اجراءات اخرى خاصة بحماية الحدود متمثلة في:

- اعتماد نضام جاليليو للرقابة البحرية بالقمار الصناعية اعتبارا من بداية في اطار السعي لرقابة على الحدود
- ارسال فريق من رجال الامن والمختصين ونشرهم عند الضرورة في الحالات الطارئة على نقاط الحدود للمساعدة وتنظيم عمليات التصدي
- بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات ،الصور الحرارية و رادارات للمسافات البعيدة ، و أجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء.
- مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة فرس البحر لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية، و هي شبكة سريعة لمراقبة البحر إذ يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهجرين و كذا الاتصال بالشرطة في كل بلد.[2]
- اقامة مراكز الاستقبال خارج حدود الاتحاد وا ٍعادة ارجاعهم الى اوطانهم

[1] خديجة بتقة، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**،مرجع سابق الذكر ص 86.

[2] عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ،**الهجرة غير الشرعية والجريمة**، مرجع سابق الذكر، ص 90.

- الطرد والترحيل الجماعي والقسري للمهاجرين غير الشرعيين وهو الاقتراح الذي تبناه الجماعات اليمينية المتطرفة في ادول الاتحاد الاوربي.[1]

ثانيا/الآليات السياسية:

رغم أهمية الآليات الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ألا أن الآليات السياسية كانت ضرورية للحد من مخاطر الهجرة الغير شرعية وتتمثل هذه الآليات في :

- **حوار 5+5**

لقد ظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر اكتوبر 1990 و شاركت فيه كل من فرنسا، جزائر، تونس، ليبيا،ايطاليا،المغرب و ذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية ،و قد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر و كان من المفروض عقده سنة 1992، إلا انه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا 1992، و تجمد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991_2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية.

ثم عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 ،كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين ، و بالتالي فالعمل مع هذه الدول ضرورة محتمة و ذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، و يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غيرا لشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجرو بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث أشهر إلى عشرون عاما و

[1] هشام صاغور، **السياسية الخارجية لاتحاد الاوربي تجاه دول جنوب المتوسط**، مرجع سابق الذكر، ص 104.

بغرامات مالية،والالتزام بالقيم المشتركة في ممال سيادة القانون والحكم الراشد وحقوق الانسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة.[1]

- **بيان الرباط 2006**

في هذا البيان طلبت نحو 60 دولة افريقية واوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى اوروبا بحيث تم الاجتماع على التعاون والمسؤوليات في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجر وتوفير الحماية لهم ،كما عملت على المطالبة بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالبشر وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية.[2]

3/الالية الإقتصادية: وتمثل في الشراكة الاورو–متوسطية بحيث بدا التعاون الاقتصاد الاوربي المتوسطي بمعاهدة برشلونة في 1990 مع الدول العربية المتوسطية وبذلك انشاء منطقة تجارة حرة بين تلك الدول بحلول 2010 ورفع الاقتصادي لدول جنوب المتوسط.

ونتيجة لمعاهدة برشلونة طرح الاتحاد الاوربي برنامجه للمعونة والتعاون،المعروف اختصاره باسم،"ميد" لتطوير الوضع الاقتصادي في دول المتوسط ودفع عمليات التنمية الاقتصادية ،وضع استراتيجية للقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين وتنفيذ تنمية مستدامة، و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية و كذا تحرير المبادلات التجارية.[3]

[1] عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك مرجع سابق الذكر، ص 87.

[2] دعزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مرجع سابق الذكر، ص 16

[3] عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك مرجع سابق الذكر، ص 98–99.

المطلب الثاني:المستجدات الاوربية في التعامل مع ظاهرة الهجرة العربيةغير الشرعية

مع تزايد أعداد المهاجرين بشكل غير مسبوق بعد ثورات الربيع العربي اتخذت إيطاليا العديد من الإجراءات منها سياسة ترحيلالمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وا إصدار تصاريح إقامة دائمة تسمح للمهاجرين باستخدام تأشيرة شينغن للنفاذ إلى باقي الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وهو الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى الرد بعدم السماح بالنفاذ إلى أراضيها إلا لمن يمتلكون جوازات سفر سليمة، وترحيل ذوي الأوراق غير السليمة إلى إيطاليا وا إزاء المطالبات الإيطالية المتكررة من باقي دول الاتحاد الأوروبي ومن المؤسسات الأوروبية بتوزيع عادل لعبء وتكلفة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، وشعور إيطاليا بالإحباط بسبب عدم الاستجابة لهذه المطالب لوح وزير الداخلية بفكرة الخروج من عضوية الاتحاد الاوربي بحيث

رصدت في 2013 الى غرق ما يقارب من 3000 مهاجر الى ايطاليا ومنه اعترف قادة الاتحاد الى تقوية دوريات الاستطلاع عبر وكالة فرونتكس وقامت ايضا بتوزيع المهاجرين بشكل مؤقت على باقي البلدان الاوروبية.[1]

وكانت الدول التي على خط المواجهة المباشرة مع الهجرة قد أعربت عن عدم رضاها عن اتفاقية دبلن المعدلة في 2014 التي ستدخل حيز النفاذ في عام 2015 ؛ لأنها لا تحقق عدالة في توزيع أعباء تدفقات الهجرة على الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع تزايد أعداد المهاجرين إلى إيطاليا، تزايدت أعداد مراكز الاحتجاز الإيطالية وزاد عدد التجاوزات في حقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين، وهو الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى التهديد في أواخر عام 2014 بتقليص المساعدات الأوروبية

[1] احمد طعيبة، **الهجرة غير الشرعية بين الاستراتيجية والمواجهة واليات الحماية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجلفة ،الجزائر مليكة حجاز متحصل عليه من الموقع:
https://revues.univ-ouargla.dz /في يوم 2017/03/20 على الساعة 16:40

المخصصة لإيطاليا لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية في حال عدم توفيرها لظروف استقبال إنسانية وكريمة للمهاجرين وطالبي حق اللجوء.[1]

وعلى خلفية ضعف أداء فرونتكس وزيادة المآسي الإنسانية الناجمة عن غرق المهاجرين غير الشرعيين على شواطئ أوروبا، خاصة الحادثة الأخيرة في أكتوبر 2014، تم اتخاذ خطوة أولى نحو سياسة أوروبية أكثر فعالية في مجال الهجرة في أكتوبر 2014، فقد وافق النواب في البرلمان الأوروبي على القواعد المشغلة لنظام مراقبة الحدود بما يسمح، (European Border Surveillance System) (اليوروسور _ The Eurosur) الأوروبية للدول الأعضاء

بأن تتشارك في الصور والبيانات عن التطورات على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي على أرض الواقع.

وقد تم تصميم هذا النظام بهدف تحسين أنظمة التفتيش و المنع و التعامل مع الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود (38)، وكان هذا النظام قد تم الاتفاق عليه في العام 2008، إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ إلا في ديسمبر 2014 ويشكك بعض المراقبين في أن الهدف الأوروبي من نظام (اليوروسور) ليس حماية المهاجرين واللاجئين من الموت بقدر ما هو الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.[2]

ومن جهة سياسة الجوار الجديدة سنة 2012انبثق منها من اقتراب الاتحاد الاور بي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة GAMM حول ضرورة خلق الشراكة التعاقدية بين الاتحاد الاوروبي وبين الدول الاكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية بهدف دفع تلك الدول إلى العمل على تقليل غير الشرعية إلى أوروبا وتقييدها في مقابل مساعدات مالية وفنية يقدمها

[1] الامم المتحدة، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، مرجع سابق الذكر ص 110.

[2] محمد مطاوع **الاتحاد الاوربي وقضايا الهجرة**، مرجع سابق الذكر، ص 34.

الاتحاد الأوروبي لها وفتح آفاق جديدة للهجرة غيرالشرعية، ومن هذا المنطلق تبنّى الاتحاد الأوروبي ما يعرف باتفاقيات أو شراكات الحركة مع بعض الدول لتحقيق هدفها النهائي وهو استقدام المهاجرين الأكثر كفاءة وتقييد طرق الهجرة غير الشرعية القادمة من تلك الدول.[1]

ولقد حافظ للاتحاد الاوربي على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وابرز مثال اتجاه العراق وعقد اتفاقية الشراكة والتعاون في 2012 تؤكد الاتفاقية دعم الاتحاد الاوروبي للتحول الديمقراطي في العراق والتكامل داخل المنطقة وتعزيز التعاون بشان قضايا الهجرة وتخفيف الحوارات لوزارية العراقية مع الاتحاد الاوربي وكان اخرها في 2014.

كذلك موقف الاتحاد في مساندة القضية الفلسطينية ورفع الحصار عليها في 2014 وا إرسال المساعدة وبعثة الشرطة الاوروبية والدعم المادي من المفوضية الاوربية بغية الاستقرار وعدم تحمل الاتحاد الاوربي للهجرات المتتالية على الحدود.[2]

المطلب الثالث: الاتحاد الاوربي في معالجة ازمة اللاجئين العربيين

قبل التطرق ازمة اللاجئين نقوم بإعطاء العلاقة الموجودة بين الهجرة واللجوء كما يلي:

يحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الاهلية وانتهاكات حقوق الانسان والعنف والاضطهاد حسب العرق او الدين او اللون السياسي ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس، نتيجة لحاجتهم الى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما في المقام الاول مفوضية

[1] هاين دي هاس وناندو سيغونا، **الهجرة والثورة**، نشرة الهجرة القسرية (39)، شمال افريقيا والتهجير في عامي 2010-2012، ص 4.

[2] مركز البيان للدراسات والتخطيط، **سياسة الاتحاد الاوربي الخارجية في منطقة الشرق الاوسط**، متحصل عليه من الموقع :http://www.bayancenter.org/2015/10/781 / في يوم 2017/04/01 على الساعة 10:30

شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الامم المتحدة ،والمهاجر قد يكون ايضا تحت الظروف السابقة الذكر او في ظروف استقرار وبالتالي يشتركان في طرق الانتقال وأسباب الانتقال.[1]

بحيث اكدت معظم الدول والمنظمات الاقليمية التزامهما باتفاقية 1901 وبرتوكول 1967 بحسبانهم يشكلان النظام الدولي الخاص اللاجئين ورغم مرور فترة من الزمن الى ان وضع اللاجئين مازال يواجه تحديات عديدة وتتمثل هذه التحديات في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وا إساءة استخدام نظام اللجوء وزيادة تكلفة اللجوء.[2]

لقد شهدت اوروبا موجة من حركات اللجوء العشوائية وخاصة من دول شمال افريقيا بسب احداث الثورات والاحتجاجات في هذه الدول والفوضى العارمة التي شهدتها خاصة في 2011 بحيث بلغ اجمالي الرحلات القادمة من شمال افريقيا الى الاتحاد الاوربي ما يقارب 59000 شخص وضم 57000 شخص فار من ليبيا اي اقل من 5 بلمئة من الاشخاص المهاجرين وحوالي 1500 من مصر و 27000 شخص تونسي طالب للحماية، اضافة الى وجود اكثر من 724، 217 طالبي اللجوء الى اوربا ومعظمهم من سوريا والعراق وفلسطين في 2013 بحيث معظم هذه الرحلات تتجه نحو الشواطئ الايطالية والاسبانية مستخدمين البحر الابيض المتوسط كمجال للتنقل ومن تركيا برا لدخول الى اليونان وبلغاريا، بحيث ركزت المناقشة المكثفة لدول الاتحاد الاوروبي حول الدعم واستئصال التدفقات وتم اصدار بيانات التضامن السياسية مع الدول المتأثرة بحيث كان هذا الدعم ماديا ولوجيستيا بالدرجة الاولى مع قلة التركيز على اقتسام المسؤولية المباشرة في صور توفير اماكن في الدول الاعضاء للأشخاص المحتاجين للحماية، وكانت الخطوة الاولى من جانب الاتحاد

[1] مارتن غيفيتش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للابحاث، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 350 .

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق الذكر، ص 21.

الاوربي اجلاء مواطنيها من ليبيا في حين تمثلت اولوياتها اللاحقة بتقديم الدعم والمساعدة الانسانيتين في شمال افريقيا والتعامل مع تنقلات الهجرة تجاه الاتحاد الاوروبي ومواجهة الرحلات المحتملة ودور وكالة فرونتكس في السيطرة على الحدود، وأظهرت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء استعداداً كبيراً لتقديم الدعم المالي واللوجيستي خاصة لعمليات الإخلاء الإنساني لمواطني دول ثالثة من تونس ومصر التي شارك في القيام بها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. لكن بدا أن الاستجابة من حيث التعامل مع التدفق الممكن والفعلي للأشخاص الباحثين عن الحماية في الاتحاد الأوروبي تكشف انفصالاً بين الاهتمامات المنطوية والواقع ، وبين التأكيدات على غزو المهاجرين المحدق بأوروبا وغياب التدابير الجماعية في الاستجابة.[1]

في جانب استجابة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة يتمثل في نشر العملية الحدودية المشتركة بالتنسيق مع وكالة فرونتكس والتي أُطلق عليها "هيرميز" بكلفة 12 مليون يورو، والتي تضمنت في البدء قوات خفر السواحل المشتركة للاتحاد الأوروبي بين تونس وا إيطاليا، وامتدت خلال عام 2011 لتغطية جزء أكبر من البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المناطق الواقعة بين دول جنوب أوروبا وليبيا ومصر،وبالإضافة إلى الرقابة واعتراض الأشخاص المشتبه بقيامهم بالدخول غير النظامي إلى دول الاتحاد الأوروبي تهدف العملية إلى تحديد موقع من يستغلون التنقلات غير النظامية واعتقالهم، وفي بياناتها العامة أكدت وكالة فرونتكس على نجاح العملية ليس في اكتشاف الناقلين غير النظاميين واعتراضهم فحسب، بل أيضاً في إنقاذ الأرواح من خلال عمليات البحث والإنقاذ في البحر.

[1] الامم المتحدة، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، مرجع سابق الذكر ص 21.

ريطة توضح طريق اللاجئين والمهاجرين من الشرق الأوسط وا إفريقيا إلى أوروبا.

المصدر : http://www.skynewsarabia.com/web/article/771270

اما في جانب اعادة التوطين والنقل قام الاتحاد الاوربي وفقا لتدابير المتجاوزة للمساعدة الانسانية بحيث دفعت المفوضية الاوروبية بقوة التضامن الملموس من خلال نقل واطني الدول وا إعادة توطينهم في السويد وهولندا وبلجيكا وفلندا وايرلندا والبرتغال والدنمارك ومالطا بحيث تختلف تجربة مالطا عن تجربة ايطاليا بحيث عملت ايطاليا على انشاء مرافق للاحتجاز التي شهدت ازدحام غير مسبوق مما ارغم البعض على النوم في الخارج ونشوب التنقل العشوائي وخاصة الى فرنسا بسبب غياب السيطرة على الحدود الداخلية وجراء هذه التنقلات العشوائية قامت ايطاليا بتوفير السكن بسرعة وذلك تحسبا لوصول اللاجئين في الفترات اللاحقة وهذا كله داخل في نهج الاستقبال للدول المستضيفة للاجئين.[1]

[1] مادلين غارليك، جوان فان سليم، **الهجرة والثورة، نشرة الهجرة القسرية (39)**، شمال افريقيا والتهجير في عامي 2010-2012 ص 18.

كما اتفق قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل 2016، على السعي لضم مزيد من الدول الأفريقية إلى هذه الاتفاقيات، وعزز الاتحاد من الرقابة على حدوده الخارجية، ويحاول ترحيل مزيد من القادمين إلى أوروبا ممن لا تستدعي حالتهم اللجوء الى ان قضية اقتسام وتوزيع اللاجئين لازالت تسبب المشاحنات السياسية بين دول الاتحاد وأكد في آخر قمة لهم في 2016، إن هدفهم الآن هو تجاوز الخلافات بحلول منتصف عام 2017، ومن المؤكد أن هذا سيكون صعبا نظرا للحسابات التي تخلقها مستجدات الواقع الغير منتهية.[1]

خلاصة الفصل الثاني:نستنتج في هذا الفصل بان الاتحاد الاوربي شكل محورا اساسيا في التخفيف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذالك بالاعتماد على مجموعة فريدة من الادوات من اجل ايجاد عالم افضل منطلقه الامن الانساني وتخفيض الفقر وعدم المساواة ، وتشجيع لإدارة الجديدة وحقوق الانسان.ومساعدة دول الجوار في التنمية ومعالجة الاسباب الرئيسية في النزاعات وتحقيق الامن، لتجنب اثار عدم الامن على الدول الاوربية وا ٍدخال الفوضى داخلها ،وبتالي فان الاتحاد الاوربي في مواجهة الهجرة غير شرعية تعتبر ناجحة الى حد تعبير.

[1] **اوربا تعرض اموالا على دول افريقية لكبح الهجرة** ، العربي الجديد،متحصل عليه من الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk/society/ في يوم 2017/04/13،على الساعة 13:15

خاتمة

لقد اعتبرت الاستراتيجية الامنية الاوربيةاستراتيجية متغير ة احيانا نظرا للتطور الملحوظ في التصدي الى بعض التهديدات الامنية وخاصة الهجرة غير الشرعية التي شهدت تقلبات خطيرة خاصة من قبل الدول العربية التي تعد مصدر رئيسي لهذه الظاهرة، وأثرها على اوروبا مما اتاح اعادة النظر في الاستراتيجية الامنية وا ٍعادة احيائها مع الواقع الذي يشهد تقلبات مستمرة قصد التخفيف من هذه الظاهرة المخلة للأمن.

النتائج:

1. عمل الاتحاد الاوربي منذ الحرب الباردة على الصعيديين السياسي والمؤسسي تعزيز عمليات الرقابة على الحدود الخارجية وخاصة خطاب الدول الاعضاء التي لها حدود استراتيجية في البحر المتوسط، مما اتاح اليها التكامل والاندماج ضمن استراتيجية لتحقيق الامن والاستقرار.
2. كما عملت الاستراتيجية الامنية الاوربية اعطاء اهمية كبيرة الى الدول المجاورة وخاصة اذا تعلق بدول الجنوب ومحاولة ربطهم ضمن استراتيجية مشتركة التبادل الامني.
3. اعطاء اهمية كبيرة لظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية من قبل الاتحاد الاوربي واعتبارها تهديد امني جديد لايستهان به، وخاصة اذا تعلق الامر بالدول العربية المصدر الاول لهذه الظاهرة، ومنه اتاح بعض المشاكل داخل الاتحاد الاوربي بالتالي الاستراتيجية الامنية الاوروبية لم تجدي نفعا.
4. لقد اثبتت ازمة اللاجئين من الدول العربية ان الاتحاد الاوربي يدور في دوامة من القبول والإقصاء وانتهاك قوانين حقوق اللاجئين، وا ٍعطاء بعد ان الدول الاوربية تعاني من نقص في التكامل وخاصة في هذه الامور التي تتطلب دراسات مستقبلية ومتكافئة.

الخـــــــــاتمـــــــة

التوصيات:

1. رغم وجود استراتيجية امنية اوربية إلى انها تفتقر الى النظر في تجديدها وا ٍعطائها صبغة تتلاءم مع الظروف الدولية المتغيرة .
2. الاقرار بغلق الحدود من قبل الاتحاد الاوربي هو امر مستحيل ،نظرا لكبر المساحة الجغرافية وتطور اليات التواصل والتنقل وخاصة اذا تعلق الامر بالتنقل في البحر الابيض المتوسط ،مما اعطى هجرات غير شرعية بكل الانواع والإقرار بوقفهم يؤدي الى ضحايا او اثار سلبية او انتهاك حقوق الانسان .
3. رغم التأكيد على الدول الاوربية المطلة على البحر الابيض المتوسط الى انها تشهد اعداد كبيرة متواجدة داخل هذه الدول.
4. رغم وجود اتفاقيات لحقوق الانسان واللاجئين الى ان الدول الاوربية في بعض التصرفات اخترقت هذه القوانين وخاصة سوء المعاملة.

قائمة المراجع:

اولاً /الكتب:

1) ا يارغر هاري، **الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي**،تر جمة راجح محرز علي الطبعة الاولى، مركز الامرات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.

2) الاحمري محمد، **مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي**، منتدى العلاقات العربية والدولية، دار الكتب القطرية، الطبعة الاولى، 2013.

3) بن العجمي بن عيسى، العقيد محسن ، **الامن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الأولى، الرياض،2011.

4) بيندر جون واسترود سامون، **الاتحاد الاوربي**، ترجمة غربي علي خالد، الطبعة الاولى، 2015.

5) بوفر أندري، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، (تر. أكرم والهيثم الايوبي)، او الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

6) بوعمامة زهبر، **امن القارة القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عنابة، 2011.

7) هارت ليدل، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الايوبي، دار الطليعة ،الطبعة الاولى، بيروت،1967

8) نيوف صلاح، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، 2010.

9) نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجية السياسية الراهنة**، دار نقوش للنشر عربية، الطبعة الاولى، تونس، 2013.

10) محمود السراني محمد، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة الانماط الحديثة التي ستنعقد بالرياض، قسم الجغرافيا جامعة اليرموك، الاردن 2010.

11) محمد نور عثمان الحسين، الكريم المبارك ياسر عوض، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، دار الجامعة للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى، 2014.

12) لطفي عبد الله عبد الفتاح، **مدخل الى الجغرافيا البشرية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1998.

13) فهمي عبد القادر، **مدخل الإستراتيجية**، دار مجداوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

14) عرفة محمد امين خديجة، **الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، 2009.

15) عبيد المبيض مخلد، **الاتحاد الاوروبي كظاهرة اقليمية متميزة**، الطبعة الاولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن 2012.

16) صن تسو، **فن الحرب**، ترجمة :كامل يوسف حسين، المملكة العربية المتحدة، المجمع الثقافي، 2005.

17) صاغور هشام، **السياسة الخارجية لاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2010.

18) شاكرسعيد محمود عبد العزيز الحفش خالد، **مفاهيم امنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية الطبعة الاولى، الرياض، 2010.

19) سون اتزو، **فن الحرب** ، تقديم وتعليق :احمد ناصيف ،دار الكتاب العربي ،الطبعة الاولى دمشق ،2010.

20) عبد الهادي البدو خليل، **علم الاجتماع السكاني**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

ثانياً /المذكرات:

1)وهيبة تباني، **الامن المتوسطي في الاستراتيجية الحلف الأطلسي،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014.

2)وليدة ساعو، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو-ستراتيجية ومتغيرات بالمنطقة العربية،** مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013-2014.

3)نادية قاسم، **ندوة برشلونة، هاجس الامن والاستقرار في البحر الابيض المتوسط،** بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002-2001.

4)لدمية فريجة، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر،2009-2010.

5)فيصل سماره، **البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، تيزي وزو، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية، 2005 - 2008.

6)عكروم ليندة، **تأثيرات التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط،** جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار بطبوطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

7)رتيبة برد، **الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، شهادة الماجستير،** جامعة يوسف بن خدة، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009.

8)حمزاوي جويدة،**التصور الامني الاوربي نحو بنية امنية شاملة وهوية وا ٍستراتيجية استراتيجية في المتوسط،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011.

9)بن حسين سليمة، **الابعاد الامنية للسياسة الاوربية للحوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012- 2004.

10) بن حسين سليمة ، **الابعاد الامنية للسياسة الاوربية للحوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2012.

11) بتقة خديجة، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013- 2014.

ثالثا/التقارير:

1) خلف ريما ، لاسي سوينغ وليام ، ، **تقرير الهجرة الدولية،الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الامم المتحدة،** 2015.

رابعا/مقالات:

1) دي هاس هاين وسيغون ناندو، الهجرة والثورة، نشرة الهجرة القسرية (39)، شمال افريقيا والتهجير في عامي 2010-2012.

خامساً /المجلات:

1) مقلد طلال، محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد25، العدد الأول، 2009.

2) محددات السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة الجيش .العدد 202 نيسان 2002.

3) غالي بطرس بطرس، الابعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد5، 1966.

4)حميد دباشي ، الربيع العربي وانتهاء حقبة ما بعد الاستعمار مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ابو خشيم مصباح عياد، رميز الدين غزالي محمد، نور الدين كمال، اسباب الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا الى اوربا (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، يوليو 2014.

رابعاً /المواقع الالكترونية:

1) حسين زكريا، **الدراسات الاستراتيجية**، الامن القومي، نقلا عن:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml.

2) سمير عياد محمد، **السياسات الامنية الاوربية في منطقة الساحل**، قراءات افريقية، متحصل http://www.qiraatafrican.com/home/new عليه من الموقع :

3) برقوق محمد، **الاشكالية الجديدة في المتوسط للأمن في المتوسط**، نقلا عن:

http://berkouk-mhand.yolasite.com.

4) **مبادرة 5+5، دفاع نموذجا للتعاون**، الجهوي نقلا عن:

.w w w .ennahr online . com (11/03/2017)

5) زكي نبيل، **المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير المبادرة الفرنسية الجديدة،** على الموقع الالكتروني: في يوم07/03/2017/الساعة 14:45

.http://alarab.co.uk/previouspages

6) خليل سامي أيوب، "**موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية**"، الحوار المتمدن (العدد 3565) متحصل غليه من الموقع: في يوم2017/03/12 على الساعة 21:30

.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

7) **وكالة حراسة الحدود الاوروبية،** متحصل عليه من الموقع الالكتروني: يوم 2017/04/04 على الساعة 21:20

.http://www.frontex.europa.eu

8) طاهر أحمد، اختبار شنجن، **سياسات الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية،** متحصل عليه من الموقع :في يوم 2017/04/12 ساعة 15:00.

.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643509&eid=52

9) مركز البيان للدراسات والتخطيط ، **سياسة الاتحاد الاوربي الخارجية في منطقة الشرق الاوسط،** متحصل عليه من الموقع : في يوم 2017/04/01 على الساعة 10:30

.http://www.bayancenter.org/2015/10/781

10) **اوربا تعرض اموالا على دول افريقية لكبح الهجرة،** العربي الجديد، متحصل عليه من الموقع الالكتروني،متحصل عليه من الموقع: في يوم 2017/04/15 على الساعة

https://www.alaraby.co.uk/society

المراجع بالاجنبية:

1) Visa Information System(VISA)،Official Website Of The European Commition،le 4/4/2017،au:20:17،http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/visa-information-system/index_en.htm.
2) Ferderinga brindi and irinda angelesco،the freigin policy ،of the european union،new yourk . 2015.

الملاحق:

1. خريطة توضح طريق اللاجئين المهاجرين من الشرق الأوسط وا ٍفريقيا إلى أوروبا.

المصدر : http://www.skynewsarabia.com/web/article

ملخص

لقد اعتبرت الاستراتيجية من بين الأولويات المهمة للدول من اجل تحقيق الأمن سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وهذا ما سعت إليه دول أوربا خاصة في ظل تنامي التطورات الأمنية المتطورة والأخص بالذكر الهجرة العربية الغير الشرعية التي أصبحت خطرا لا يستهان به نظرا للمخلفات على الساحة الداخلية والخارجية حيث أن الإستراتيجية الأمنية الأوربية كانت ولا زالت تشكر إطار أمني يقوم بمواجهة مختلف التهديدات والتخفيف منها.

résumé

J'ai examiné la stratégie des grandes priorités des pays afin d'assurer la sécurité tant au niveau interne ou à l'extérieur, ce qui est ce que recherché par les pays d'Europe, en particulier à la lumière des croissants développements de sécurité sophistiqués et particulièrement remarquable migration de légitimité non arabe est devenue une menace importante en raison des restes de l'arène interne et externe où la stratégie européenne de sécurité a été et demeure grâce un cadre de sécurité pour faire face aux diverses menaces et d'atténuation